وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي: ....

مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس

تخصص اقتصاد دولي

دراسة حالة البدائل الاقتصادية للنفط في الجزائر

إعداد الطالبات :

- أسعيد مريم
- بوديسة نورة
- بودراف عيدة
- شلالي حسينة

إشراف الأستاذ :

– طيبي الطيب

تاريخ المناقشة:.....

أمام لجنة المناقشة المكونة من:

– ..... الرتبة ..... جامعة .....رئيسا
– ..... الرتبة ..... جامعة .....مشرفا ومقررا
– ..... الرتبة ..... جامعة .....ممتحنا
– ..... الرتبة ..... جامعة .....ممتحنا
–

السنة الجامعية: 2015-2016

شكر وعرفان

نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من قدم لنا يد المساعدة في إنجاز وإثراء هذه المذكرة من قريب أو من بعيد

ونخص بالذكر الأستاذ المشرف :"طيبي الطيب

ونشكره على كل ما قدمه لنا من نصائح وإرشادات وصبره علينا طيلة مدة إنجاز المذكرة.

مريم*نورة*عيدة*حسينة

مقدمة

مقدمة:

تعتبر الجزائر من الدول النامية والتي عانت من الهيمنة الاستعماري ومن استنزاف ثرواتها لا وعلى مر السنوات .

الجزائر وباعتبارها إحدى الدول النامية فإن اقتصادها مرتبط ارتباطا وثيقا بالاقتصاد الريعي بدرجة أكبر على قطاع المحروقات الذي يعتبر النخاع الشوكي لاقتصاد الجزائر (98% من نسبة الصادرات وتمثل نسبة الجباية البترولية 68% من مداخيل ميزانية الدولة).

إن الجزائر تحولت في منتصف السبعينات من اقتصاد متنوع (صناعة ثقيلة، صناعة إلكترونية، صناعة تحويلية، صناعة استخراجي، الزراعة، الخدمات، السياحة، الجباية،...الخ) إلى اقتصاد بترولي، وهذا في ظل ارتفاع أسعار البترول نتيجة للقرار التاريخي الذي قام به القادة العرب والمتمثل في توقيف تصدير المحروقات وهذا نظرا إلى ارتفاع أسعارها، مثل ما اشرنا إليه سابقا بحيث أصبح المصدر الأول في الاقتصاد الجزائري كما أصبحت لسياسات العمومية والمخططات الاقتصادية ، والبرامج التنموية والقوانين المالية .....الخ ،مرتبطة بأسعار المحروقات في السوق العالمية .

وقد أصبحت الأزمات الاقتصادية العالمية خاصة الى تحسن اسعار المحروقات في الخارج تؤثر بشكل كبير على نجاعة الاقتصاد الجزائري .

لقد أهملت الجزائر عدة مجالات من شانها النهوض بالاقتصاد الوطني لعل أبرزها القطاع الفلاحي (الزراعة ،تربية المواشي ، الصيد البحري،...)، القطاع الصناعي(صناعة ثقيلة ،متوسطة ،خفيفة)، قطاع الخدمات (المواصلات والنقل ،الاتصال والإعلام ....)، القطاع السياحي (فندقة ،إطعام ،تنظم رحلات.....)، طاقات متجددة(طاقة شمسية ،طاقة مائية ،طاقة الرياح،....). ومن هنا نطرح الاشكالية التالية :

-ماهي الوسائل البديلة للمحروقات والتي من شانها دفع الاقتصاد الوطني نحو النمو الاقتصادي ؟

نطرح الإشكاليات الفرعية التالية:

-ماهي إمكانية اقتصاد الجزائر في مجال الطاقات المتجددة؟

-ماهي إمكانيات الصناعة الجزائرية ؟

- ماهي إمكانيات الزراعة الجزائرية؟

- ماهي إمكانيات السياحة الجزائرية ؟

الفرضيات الفرعية:

- تعد الطاقات المتجددة أهم بديل اقتصادي للبترول وأي دولة تملك تنوع في هذه الطاقات تستطيع تحقيق أقصى تنمية ممكنة .
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باب ثاني مفتوح للخروج من مشكل الريع البترولي وهمزة وصل بين الداخل والخارج.
- تعتبر الزراعة احد البدائل الاقتصادية للبترول ،فكلما كان البلد له إمكانيات كبيرة وأراضي خصبة وصالحة كلما استطاعت الدولة النهوض باقتصادها .
- تعد البلدان السياحية بلدان متقدمة إذا استطاعت استغلال الإمكانيات السياحية التي تتمتع بها.

منهج الدراسة :

حتى نعطي الموضوع محل الدراسة حقه من التحليل والتدقيق ونسلط الضوء على مكوناته ،فبالتالي نتمكن من بناء رؤية تساعد على تجاوز الإشكالية المطروحة من خلال اقتراح حلول موضوعية ومنطقية ،نرى أن المنهج المناسب هو المنهج الوصفي التحليلي ، كما سيتم اعتماد أسلوب دراسة الحالة من خلال التركيز على دراسة حالة البدائل الاقتصادية للبترول في الجزائر.

الفصل الأول

الطاقات المتجددة في الجزائر

تمهيد:

بعد أكثر من قرن على الاستغلال الكبير للطاقة التقليدية في العالم فان الكثير من حقلها قد نبضت تماما ،وهناك أيضا ألاف الحقول الأخرى التي على وشك النضوب ،بالإضافة إلى كون الطاقة التقليدية (الغاز والبترول) طاقة ملوثة للطبيعة فان الجزائر تسعى كسائر دول العالم بالتفكير في كيفية التحكم أكثر بمصادر بديلة من اجل مواجهة الأزمة الاقتصادية الحالية التي يمر بها العالم والجزائر خاصة ،ونجد الطاقة المتجددة احد أهم البدائل الاقتصادية للنفط في الجزائر،وسوف نتناول في هذا الفصل في المبحث الأول موارد الطاقة المتجددة في الجزائر،أما في المبحث الثاني سنتطرق إلى الانعكاسات الاقتصادية والآفاق المستقبلية للطاقة المتجددة في الجزائر.

المبحث الأول : موارد الطاقة المتجددة في الجزائر

بالرغم من إن الجزائر أغنى دول حوض البحر الأبيض المتوسط بمصادر الطاقة المعدنية بمختلف أنواعها (النفط ،الغاز الطبيعي ،الفوسفات ،الحديد ،الزنك ،الرصاص ،اليورانيوم ،النحاس ،الذهب ،.....الخ)،الانها عملت على تنمية وتطوير الطاقات المتجددة ،مباشرة بعد الاستقلال ،فتم إنشاء المعهد الوطني للطاقة الشمسية سنة 1962،والذي استتبع بتأسيس المحافظة السامية للطاقات المتجددة سنة 1982،تحت وصاية رئاسة الجمهورية ،وهذه المحافظة حلت سنة 1988،وتم استبدالها بالمرصد الوطني للطاقات المتجددة[1].

وبالتالي يتضح لنا مدى اهتمام الجزائر بترقية وتطوير الطاقات المتجددة منذ الاستقلال وهذا من خلال "توفير الأسس والمنشات القاعدية والمزودة بأفضل التجهيزات والوسائل" [2]، لهذا زادت وخلال السنوات الأخيرة في سبيل بناء اقتصاد وطني قوي ومتكامل من اهتماماتها بترقية طاقات بديلة للمحروقات ،والتي تتميز بخاصية عدم الاستقرار من جهة ،وخاصية احتمالية النضوب من جهة أخرى فقامت بفتح السوق الوطنية للمنافسة من اجل التمكن من إنتاج القدر الطاقوي المحدد ضمن البرنامج الوطني لترقية الطاقات المتجددة وفي سبيل تحقيق ذلك قامت بإعداد إطار قانوني لهذا الغرض[3] ،فصدر القانون 98-11 المتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002[4].

وسنتعرض في هذا المبحث إلى إمكانية الموارد المتاحة من الطاقات المتجددة في الجزائر وتعريف كل منها ، اظافة إلى الأفاق والتقديرات المستقبلية لها.

---

[1] لمياء بن رجدال ،النظام القانوني للطاقة المتجددة في الجزائر في إطار التنمية المستدامة ،مذكرة مقدمة من اجل نيل شهادة الماجستير في الحقوق ،فرع حقوق الأعمال ،كلية الحقوق بن عكنون جامعة الجزائر ،2009-2010 ص49.

[2] لمياء بن رجدال ،المرجع السابق ذكره ،ص 49 .

[3] لمياء بن رجدال ،مرجع سبق ذكره ، ص 08.

[4] القانون رقم 89-11 المؤرخ في 29 ربيع الثاني عام 1914 هـ الموافق لـ22 أوت سنة 1998 م يتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد 62 ،الصادر بتاريخ 02جمادى الأول 1419هـ الموافق ل 24 أوت سنة 1998 م ، ص 03.

المطلب الأول: موارد الطاقة المتاحة في الجزائر

أولا : الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في الجزائر

1-الطاقة الشمسية في الجزائر:

تعتبر الطاقة الشمسية من أعظم نعم الله عز وجل فهي ترسل أشعتها إلى الأرض فتبعث فيها الحياة [1] وبدونها لاوجود للحياة فوق الأرض ،وقد ذكر الله في محكم آياته فقال "وسخر لكم الشمس والقمر دائبين "[2] صدق الله العظيم، وهناك سورة كاملة تحمل اسم سورة الشمس وهي السورة 91 من المصحف الشريف، إلى غير ذلك من السور والآيات في القران الكريم التي ذكر فيها الله سبحانه وتعالى اسم الشمس.

والطاقة الشمسية هي الطاقة المستمدة من الضوء المنبعث من الشمس والحرارة الناتجة عنها ، و"تكون الشمس من غاز الهيدروجين بنسبة 27% و3% من العناصر الأخرى"[3] مثل الحديد والسيليكون والكربون[4] ، وتبعث الشمس أشعتها في كامل الاتجاهات، ولا يصل إلى كوكب الأرض الامقدار ضئيل يتناسب مع مساحة الأرض،وهذا الجزء من الإشعاع الشمسي، تنعكس نسبة منه إلى القضاء خارج الغلاف الجوي، ونسبة أخرى تمتص من قبل الغلاف الجوي والغيوم ، أما مايصل إلى سطح الأرض فهو لايزيد عن حوالي 34% من الإشعاع الشمسي الساقط على الغلاف الجوي [5].

وسوف نشير هنا بصورة أساسية إلى مقومات الطاقة الشمسية بالجزائر وأهميتها.

---

[1] محمد رأفت إسماعيل رمضان ،علي جمعان الشكيل ،الطاقة المتجددة ،دار الشروق ، بيروت ، ط 2 ،1988 ، ص31.

[2] سورة إبراهيم ،الآية 33.

[3] عمر الشريف ، السياحة ونظم معلومات التسويق السياحي لتفعيل التنمية في الجزائر ،الملتقى الدولي حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة، أيام 09-10 مارس 2010، ص

[4] ذبيحي عقيلة ،الطاقة في ظل التنمية المستدامة ،دراسة حالة الطاقة المستدامة في الجزائر رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،فرع التحليل والاستشراف الاقتصادي ،جامعة منتوري قسنطينة ،2008- 2009 ،ص 128 .

[5] ذبيحي عقيلة ،المرجع السابق ذكره ، ص 128 .

- **مقومات الطاقة الشمسية بالجزائر:** من بين أهم مقومات الطاقة الشمسية بالجزائر مايلي :

وفرة الأراضي الصحراوية المشمسة اغلب أيام السنة.

تعد صحراء الجزائر من اكبر الصحاري في العالم وتمتاز بالحرارة الشديدة خاصة في فصل الصيف حيث تفوق درجة الحرارة 60 درجة، كما تمثل الصحراء في الجزائر أكثر من 80 %مما يساعد في استغلال أكثر للطاقة الشمسية.

أهمية الطاقة الشمسية بالنسبة للجزائر

للطاقة الشمسية أهمية كبيرة تتمثل فيما يلي :

جعل فترة استعمال الطاقة النفطية طويلة

تقليل الانبعاثات الكربونية في الجزائر

إمكانية تصدير الطاقة الشمسية

تزايد استهلاك الفرد الجزائري للكهرباء ب 24.7 للكيلوات (ساعة/سنة) مما يجعل للطاقة الشمسية دور في تخفيض العبء على زيادة الطلب على الكهرباء[1] .

زيادة القدرة التصديرية للبترول فبدلا من استهلاك البترول في المصانع يمكن بيعه بالسعر العالمي .

تسمح عملية استهلاك الطاقة الشمسية بتوفير مردودات اقتصادية هامة]، فقد أعلنت التقييمات الاقتصادية لاستغلالها مردود اقتصادي فعال ،خاصة على المدى البعيد .

[1] عماد تكواشت ،واقع وأفاق الطاقة المتجددة ودورها في التنمية المستدامة في الجزائر ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،فرع اقتصاد التنمية ،جامعة الحاج لخضر باتنة ،2011-2012 ، ص 212.

الجدول رقم(01): يوضح بعض الانجازات التي حققتها ولايات الجزائر في مجال الطاقة المتجددة.

الولاية	الإرسال	الواط
الجزائر	طاقة شمسية/ريح	46610
ادرار	طاقة شمسية	234900
باتنة	طاقة شمسية	7500
بشار	طاقة شمسية	48000
بسكرة	طاقة شمسية	5000
البليدة	طاقة شمسية	6000
البويرة	طاقة شمسية	3000
قسنطينة	طاقة شمسية	1500
الجلفة	طاقة شمسية /ريح	114700
غرداية	طاقة شمسية	32750
اليزي	طاقة شمسية	153850
خنشلة	طاقة شمسية	1300
الاغواط	طاقة شمسية /طاقة	1000
المسيلة	ريح	45500
ورقلة	طاقة شمسية /طاقة	60600
ام البواقي	ريح	12500
تمنراست	طاقة شمسية	578500
تبسة	طاقة شمسية	64000
تيارت	طاقة شمسية	89500

تيبازة	طاقة شمسية	2400
تيزي وزو	طاقة شمسية/طاقة	6000
تلمسان	ريح	54500
سطيف	طاقة شمسية	40200
سيدي بلعباس	طاقة شمسية	4800
سوق أهراس	طاقة شمسية /طاقة	3900
أخر الانجازات	ريح	6000
عديمة التهوية	طاقة شمسية	28760
المجموع	طاقة شمسية طاقة شمسية طاقة شمسية	2353260

المصدر: تكواشت عماد،واقع وأفاق الطاقة المتجددة ودورها في التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،فرع اقتصاد التنمية ،جامعة الحاج لخضر،باتنة ،2011-2012 ،ص180،ص181.

2-طاقة الرياح في الجزائر:

تعتبر الرياح إحدى أهم النعم التي انعم بها الخالق على البشر فلا يمكن أن نتصور استمرار الحياة فوق الكرة الأرضية بدون هواء ورياح، وقد ذكرها الله عز وجل في كتابه الكريم ويبين فضلها على الإنسان فقال بعد بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ "ومن آياته أن يرسل الرياح مبشرات ليذيقكم من رحمته ولتجري الفلك بأمره ولتبتغوا من فضل الله ولعلكم تشكرون "[1] صدق الله العظيم .

[1] سورة الروم ،الآية 46 .

"وتعتبر الرياح احد مظاهر الطاقة الشمسية ،فالشمس ترفع درجة حرارة طبقة الفضاء ،وهي ليست على درجة حرارة واحدة في مل الأماكن في الطبقات المختلفة الارتفاع ،بل تتحكم في ذلك الزاوية التي تسقط بها الأشعة الشمسية على هذه الطبقة ،وينتقل الهواء البارد وليحل محله الهواء الساخن،وكذلك يرتفع الهواء الساخن بدوره إلى أعلى ليحل محله الهواء البارد وهذه هي التحركات التي تسبب الريح فتختلف من موضع إلى آخر ومن فصل آخر"[1].

وتعرف الرياح بأنها حركة الهواء التي تحدث بسبب الشمس فهي السبب الرئيسي في تغير درجة حرارة وضغط الهواء[2].

مقومات وأهمية طاقة الرياح في الجزائر: بموجب دراسات حديثة ،جرى تحديد مواقع مؤهلة لاحتضان مزارع لتوليد الطاقة الكهربائية بالطاقة الريحية بمناطق رأس الوادي ،بجاية ،سطيف ،برج بوعريريج ،تيارت وإمكانية استغلال طاقة الرياح في المناطق الجنوبية مثل تندوف ، تيميمون ، بشار هذا ما يوحي على وجود عدة مناطق في التراب الوطني مؤهلة للاستغلال الأفضل لطاقة الرياح فيها ،وتم في ذلك خلال الفترة (2010 –2014) بوضع برنامج طموح لتطوير الطاقة الكهربائية من طاقة الرياح منها 20 باحثا علاوة على 360 أستاذ ينشطون في ثلاثين مخبرا وكذلك رسم الخطط للبحث عن مواقع يكثر فيها نشاط الرياح في الجزائر محاولات إلى إنتاج 3% من الطاقة الكهربائية في 2015 انطلاقا من طاقة الرياح .

وسنبرز هنا مقومات وأهمية طاقة الرياح في الجزائر كمايلي :

تتوفر على تكنولوجيا بسيطة وغير معقدة مقارنة بالمصادر الأخرى للطاقة.

أن للخوض في استغلال الرياح قيمة استثمارية مضمونة.

---

[1] محمد رأفت إسماعيل رمضان ،علي جمعان الشكيل ، مرجع سبق ذكره ، ص 31 .

[2] وحيد خير الدين ، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات (دراسة حالة الجزائر)،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،2012–2013 ، ص 161.

تتميز الجزائر بوضع جغرافي مناسب للإفادة من الطاقة حيث أن الرياح التي تهب على الجزائر تحمل معها كثيرا من الهواء البحري الرطب وكميات كبرى من الهواء القاري.

دائمة التدفق ولا يخشى من نضوبها وكونها نظيفة وغير ملوثة للبيئة.

يرى الخبراء انه ينبغي الاهتمام بطاقة الرياح في الجزائر لما لها من فوائد اقتصادية وإسهام استثماراتها في بعث الأنشطة الصناعية وتوفير مناصب العمل.

طاقة الرياح طاقة محلية ومتجددة باستمرارولاينتج عنها غازات ملوثة للبيئة .

المطلب الثاني : الطاقة المائية والطاقة الجيو حرارية في الجزائر

أولا: الطاقة المائية في الجزائر

1-تعريف الطاقة المائية:

الماء هو الحياة فلا يمكن أن نتصور استمرار الحياة فوق الأرض بدون ماء وجاء هذا حتى في قول المولى عز وجل بعد بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ "وجعلنا من الماء كل شيء"[1].وقال أيضا "امن جعل الأرض قرارا وجعل خلالها انهارا وجعل لها رواسي وجعل بين البحرين حاجزا أإله مع الله بل أكثرهم لا يعلمون"[2].وتعرف الطاقة المائية على أنها الطاقة الكامنة او القدرة التي تمتلكها الكميات الكبيرة من المياه سواء في المسطحات المائية أو الأنهار الجارية او الشلالات حيث تكون القدرة الحركية للمياه في أعلى قيمة لها.[3]

2-واقع الطاقة المائية في الجزائر:

إن كميات الأمطار الكلية التي تسقط سطحية. إقليم الجزائري هي كميات مهمة وتقدر بحوالي 65 مليار م³(سنويا) لكن لا تستغل منها إلا نسبة قليلة تقدر ب 5 % على عكس

[1] سورة الأنبياء ،الآية 30 .

[2] سورة النمل ،الآية 61 .

[3] مريم بوعشير ، دور وأهمية الطاقة المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة ،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص تحليل واستشراف اقتصادي ، جامعة منتوري ،قسنطينة ،2010-2011، ص167.

البلدان الأوربية ،أن عدد الأيام التي تهطل فيها الأمطار تتجه نحو الانخفاض كماان هذه الأمطار ترتكز في مناطق محدودة بالإضافة إلى تبخر هذه المياه بفعل الحرارة ،جغرافيا تنخفض مصادر المياه السطحية كلما اتجهنا من الشمال نحو الجنوب ،وتقدر حاليا كمية المياه النفعية والمتجددة ب25مليارم³ .ثلثا هذه الكمية هي عبارة عن مياه سطحية [1].

إن الجزائر بالنظر لمساحتها الكبيرة تتميز بندرة المياه السطحية التي تنحصر أساسا في جزء من المنحدر الشمالي للسلسلة الجبلية الأطلسية ،وتقدر الإمكانات المائية للجزائر وبأقل من20 مليار م³ ،75%منها فقط قابلة لتجديد ، تشمل الموارد المائية غير المتجددة الطبقات المائية في شمال الصحراء يقدر عدد المجاري المائية السطحية في الجزائر بنحو30 مجرى معظمها في إقليم التل ،وهي تصب في البحر المتوسط وتمتاز بان منسوبها غير منتظم وتقدر طاقتها بنحو 12.4مليارم³ .

وبالنسبة لتوليد الطاقة الكهربائية من الطاقة المائية فهي لا تتجاوز 3 % فقط أما النسبة الباقية فيتم توليدها من الغاز الطبيعي خاصة .

ثانيا : الطاقة الجيو حرارية

تعريف الطاقة الجيو حرارية :هي عبارة عن طاقة حرارية كامنة في باطن الأرض، تتولد عن احتكاك الصخور الساخنة بالمياه الموجودة قربها أو بالمياه التي يوصلها الإنسان بطريقة ما، فينتج عن عملية الاحتكاك أبخرة تستخدم لتوليد الكهرباء ،وهي طاقة متواجدة في جميع دول العالم إلا أنها ليست بنفس العمق[2].

[1] عقيلة ذبيحي ، مرجع سابق ذكره ، ص233 .

[2] مريم بوعشير، مرجع سبق ذكره ، ص 24 .

ويحتوي باطن الأرض على كميات لا يستهان بها من الطاقة الحرارية التي بدأت بالتكون منذ ملايين السنين ،وهذا ماجعل باطن الأرض يحتوي كميات كبيرة من المعادن المنصهرة ،حيث تتراوح درجة أعماق الأرض بين2000 درجة إلى 3000 درجة [1].

-واقع الطاقة الجيو حرارية في الجزائر:

إن الحرارة الجوفية للأرض مصدر طاقوي متجدد ،واستغلال هذه الطاقة أصبح يأخذ خطة من الاهتمام من خلال تطوير تقنيات البحث والتنقيب والاستغلال ،وان المعلومات الجيولوجية والجيو كيميائية والجيو فيزيائية سمحت برسم خريطة "جيومترية " أولية تجمع أكثر من 200 منبع ساخن في المنطقة الشمالية للبلاد. والتي يمكن استعمالها في التدفئة والتجفيف الزراعي ، وتربية الحيوانات ،وصناعة الأغذية الزراعية ،ويعد ثلث هذه المنابع المعدنية لها درجات حرارة تفوق 45° كما توجد منابع ذات حرارة مرتفعة جدا تصل إلى 118° بعين اولمان و199° في بسكرة [2]، مما يدعو لإنشاء محيطات لتوليد الكهرباء بها ،وللجزائر إمكانيات معتبرة فيما يخص هذه الطاقة فمن خلال الآبار الارتوازية ومصادر المياه المعدنية الحارة يتم الحصول على أكثر من 12م /الثانية من الماء الساخن والذي تتراوح درجة حرارته بين 232° و98° ويعود تاريخ استعمال المياه المعدنية الحارة في الجزائر إلى عشرات السنين (للاستعمال المنزلي ،والسقي)،واستعملت لأول مرة في تدفئة البيوت البلاستيكية الفلاحة عام 1970م ، واهم استعمالات الطاقة الجيو حرارية في الجزائر هي تجفيف المنتوجات الزراعية وتكييف الجو داخل البنايات من منازل وفنادق ومحلات وغيرها وتسخين البيوت الفلاحة وتوفير الحرارة اللازمة في أماكن تربية الأسماك ،أيضا إنتاج الطاقة الكهربائية كما تتوفر الجزائر على طبقة جوفية من المياه الحارة تتربع على مساحة تقدر بالعديد من الآلاف الكيلومترات المربعة تدعى بالطبقة المائية والالبية أو "القارب الكبير" يحدها من الشمال بسكرة ومن الجنوب عين صالح

---

[1] عمر الشريف ،مرجع سبق ذكره ، ص 24 .

ومن الغرب ادرار ومن الجهة الشرقية فإنها تمتد إلى غاية الحدود التونسية وتتراوح درجة الحرارة المتوسطة لهذه المياه ب 57°وقد أنتجت العمليات الأولية لاستغلال هذه الطبقة طاقة سنوية تقدر ب700ميغاواوات [1].

[1] عماد تكواشت ،مرجع سبق ذكره ، ص 250 .

المبحث الثاني: الانعكاسات الاقتصادية للطاقة المتجددة وآفاقها المستقبلية في الجزائر

يشكل النفط والغاز الطبيعي المسيل ،ثروة البلاد الرئيسية وأخطرها على مستقبل البلاد ،إذ تعد مدا خبل صادراتها اكبر تحدي وجب معالجته بنسبة 97% من مدا خيل الجزائر عبارة عن عائدات بترولية وغازية ،وعليه شرعت الدولة في تبني عدة سياسات ومشاريع من بينها النهوض بقطاع الطاقة المتجددة من اجل إسهام هذا العنصر في زيادة وتطوير الاقتصاد المحلي في عدة جوانبه .

ونتطرق هنا إلى دراسة أهم الانعكاسات الاقتصادية للطاقة المتجددة على الاقتصاد الجزائري وآفاقها المستقبلية.

المطلب الأول : الانعكاسات الاقتصادية للطاقة المتجددة في الجزائر

من بين أهم الانعكاسات الاقتصادية للطاقة المتجددة في الجزائر مايلي :

أولا : انعكاساتها على توفير مناصب الشغل في الجزائر :

يعتبر تشجيع الاستثمار الوطني في ميدان الطاقات المتجددة ضروريا بالنظر إلى تحقيقه لمبدأ خلق المزيد من مناصب الشغل ،والتخفيف من حدة البطالة التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري باعتباره اقتصاد يعتمد في مداخليه وراداته على المحروقات بنسبة 98 % .

ويعد البرنامج الوطني للطاقات المتجددة والنجاعة الطاقوية الذي تقوم به الجزائر في الفترة الأخيرة من اجل زيادة استثماراتها في هذا المجال وإنشاء محافظة الطاقات المتجددة التي تعمل بصفة شاملة ومنسقة بين مراكز البحث ورجال الصناعة لتمكين جميع الفاعلين من المشاركة في مختلف مراحل الإبداع من اجل التحكم في التقنيات والتكنولوجيات وتطويرها بطبيعة الحال في إنشاء الكثير من مناصب الشغل المباشرة وغير المباشرة في مجال الطاقة

المتجددة في الجزائر، والتي يمكن أن تصل إلى 54000 منصب شغل في الفترة القصيرة القادمة في هذا المجال من الاستثمارات في الطاقة المتجددة .

ثانيا: انعكاسات تطور الطاقات المتجددة على طلب الطاقة في الجزائر

ينتج عن تطور الطاقات المتجددة انعكاسات على مختلف جوانب الصناعة النفطية بالجزائر ،وهذا ما يشير لعدة معطيات حيث أنها أصبحت واقعا لا تراجع عنه تحتل جزءا مهما من سياسات الطاقة في الجزائر والعالم ككل ، والتي بدورها يمكن أن تؤثر في أسعار النفط عن طريق الإحلال وربما في السنوات المقبلة ،وبدرجة كبيرة محل النفط والغاز وقطاع النقل والكهرباء ، وتمر تلك الطاقات حاليا في مرحلة مفترق الطرق ،ففي الوقت الذي تقدم فيه حكومات بعض الدول المستهلكة دعما سخيا وتشجيع صناعة الطاقة المتجددة ،فان التوسع الكبير في إنتاجها بحاجة لتحديات كبيرة ولا يبعث بنفس الدرجة من التفاؤل ، حيث وصلت تقنيات الطاقات المتجددة في توليد الكهرباء والحرارة إلى مراحل ناضجة ومستويات مستقرة في تكاليفها بحيث يصعب تحقيق تطور هام وكبير في تلك المستويات .

المطلب الثاني: الأفاق المستقبلية للطاقة المتجددة في الجزائر

من بين أهم التقديرات المستقبلية للطاقة المتجددة في الجزائر مايلي :

من المتوقع إن تصبح الجزائر قوة اقتصادية هامة في منطقة البحر المتوسط في مجال الطاقة المتجددة البديلة أفاق 2020 لتدعم بذلك مدا خيلها من المحروقات التي تشكل أساس الاقتصاد الوطني والمورد الأهم والأكبر للخزينة العمومية بنسبة 96 % حسب الإحصائيات الصادرة من بنك الجزائر ،أما مركز الجزائر الطاقوي فانه من المقدران يتجه نحو قمة الهرم في الاتجاه الموجب خلال هذه الفترة كما يتوقع أن توفر الطاقات المتجددة بالجزائر35% من حاجاتها بحلول عام 2040 ، وربما لن تكون الجزائر مهددة بنفاذ البترول لتوفرها على الطاقات المتجددة خاصة الشمسية منها .

وتعتزم الجزائر على انجاز أكثر من 30 % من طاقتها الكهربائية انطلاقا من الطاقات المتجددة في أفاق 2050، في اطار البرنامج الوطني للطاقات المتجددة حيث قرر هذا البرنامج إنتاج 22000 ميغاوات من الكهرباء انطلاقا من الطاقة الشمسية منها : 12000 ميغاوات توجه للسوق المحلية ، و10000 ميغاوات للتصدير نحو الخارج .

كما يتطلب إنعاش هذه الطاقة البديلة تطبيق إجراءات تحفيزية بالنسبة للمنتجين وإنشاء شبكة صناعية لإنتاج التجهيزات الضرورية بالجزائر للتمكين من تقليص تكاليف الإنتاج، ووضع حد للتبعية اتجاه الممولين الأجانب الذين يفرضون أسعارهم

الجدول رقم (02):مراحل برنامج إنتاج الطاقة المتجددة في الجزائر حتى عام 2030

السنة	2013	2015	2020	2030
قدرة الطاقة المحتمل تركيبها	110 ميغاوات	650 ميغاوات	2600 ميغاوات مخصصة للسوق الوطنية احتمالية تصديرها يقارب 2000 ميغاوات	12000 ميغاوات موجهة للسوق الوطنية 10000 ميغاوات موجهة للتصدير.

المصدر: سارة بن الشيخ ،ناريمان بن عبد الرحمان ،عرض تجربة الجزائر في الطاقة المتجددة ،الملتقى الدولي العلمي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانا التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، يومي 20-21 نوفمبر2012 ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة فاصدي مرباح ورقلة.

إن هذا البرنامج يركز على الطاقة الشمسية الضوئية والطاقة الشمسية الحرارية ، وكذلك الطاقة الهوائية والتي تملك فيها الجزائر إمكانيات هائلة "حيث من المنتظر أن يصل إنتاج الكهرباء عن طريق الطاقة الشمسية إلى 37% بحلول عام 2030 ،ويقدر أيضا أن تشارك الطاقة الهوائية بإنتاج 3% من إنتاج الكهرباء بحلول عام 2030 كذلك "

إن برنامج تطوير الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية يعتمد بصفة أساسية على تطوير مصادر الطاقة الشمسية بنوعيها الضوئية والحرارية والطاقة الهوائية حسب خطة عمل من 2011 إلى غاية 2030 و هو ما نبرزه في الجدول رقم (02) :

الجدول رقم (03): برنامج تطوير الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية

السنوات	من 2011 إلى 2020		من 2021 إلى 2030	
الطاقة الشمسية الضوئية	800 ميغاوات		200 ميغاوات للسنة	
السنوات	2011 -2013	2016 -2020	2021- 2023	2024 -2030
الطاقة الشمسية الحرارية	انجاز مشروعين بقدرة 150 ميغاوات	انجاز أربع مراكز بقدرة إنتاج تبلغ 1200ميغاوات	إنتاج 500 ميغاوات سنويا	إنتاج 600 ميغاوات سنويا
السنوات	2011 - 2013	2014 -2015		2016 -2030
الطاقة الهوائية	انجاز أول مزرعة رياح بقدرة 10 ميغاوات بادرار	انجاز مزرعتين للرياح بقدرة 20 ميغاوات		اجراء دراسات لإيجاد مواقع مناسبة من اجل تركيب توربينات الهواء بقدرة 1700ميغاوات

وحيد خير الدين ، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات (دراسة حالة الجزائر)،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،2012-2013 ، ص 165.

خاتمة الفصل الأول:

من خلال هذا الفصل حاولنا إيجاد بديل طاقوي يكون كبديا استراتيجي للثروة النفطية المهددة بالنضوب والزوال ، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف نجد أن الجزائر سعت ككل الدول إلى وضع خطط إستراتيجية لتحقيق مصدر طاقوي يكون داعما على الأقل للطلب المتزايد على الثروة النفطية، وعلى وجه الخصوص من طرف الدول المتقدمة ،وهنا تكلمنا عن الطاقات المتجددة وبمصادرها المختلفة ،وتوصلنا في النهاية إلى انه من بين كل المصادر المتجددة والتي من المحتمل أن تكون بديلا للطاقة النفطية ، وجدنا بان الطاقة الشمسية ، وطاقة الرياح والطاقة المائية نوعا ما هي الأفضل والمرشحة لتحقيق نوع من التطور المقبول لتغطية جزء من الاحتياج المتزايد للطاقة ، في حين تبقى المصادر الأخرى بعيدة كل البعد بان تكون بديل للثروة النفطية على الأقل في المستقبل القريب .

كما أن الجزائر بدأت تعمل وخاصة في الآونة الأخيرة على تطوير الطاقات المتجددة ، وهذا لكي نبقى مواكبين للتطورات الحاصلة في هذا المجال على المستوى الدولي من جهة ، وتحسين عملية الاستخدام المستدام للثروة النفطية الوطنية ، سواء من الناحية الاقتصادية أو من الناحية البيئية من جهة أخرى ، وليترك نصيب من هذه الثروة للأجيال اللاحقة ، خاصة وان الصحراء الجزائرية تعتبر أكثر من ملائمة للاستثمار في هذا المجال وعلى وجه الخصوص في مجال الطاقة الشمسية .

الفصل الثاني

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تمهيد:

في ضوء ما تشهده الساحة الاقتصادية العالمية من تغيرات على أكثر من صعيد، احتلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا رياديا في عملية التنمية الاقتصادية ، وأولت كثرا من الدول اهتمامها به ، حيث عملت على توفير ظروف نجاحها وعملها وجعلتها من الأولويات ضمن برامج التنمية.

وعلى غرار هذه الدول أدركت الجزائر أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصادها، في حين إن الظروف الاقتصادية الحالية ، والوضع الراهن ، وتوسع ظاهرة العولمة، ومحاولة الوصول إلي التكامل الاقتصادي وتطبيق سياسية التحرر الاقتصادي وظهور المنظمة العالمية لتجارة . كل هذه العوامل ساعدت على ظهور بروز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لها أهمية ودور في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للوطن إضافة إلي دور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توسع القاعدة الاقتصادية وتحقيق التكامل الاقتصادي ولكي تستفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الناتج الخام ورفع القيمة المضافة لبدا من إنشاء أجهزة التمويل مميزة ، وفي هذا الفصل سنتطرق في المبحث الأول إلى واقع وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ،وفي المبحث الثاني سندرس تحديات وآفاق هذه المؤسسات في الجزائر .

المبحث الأول : واقع وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

لقد اهتمت الدولة الجزائرية كغيرها من الدول بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ابتداء من سنوات التسعينيات وذالك مع تعاقب برنامج الإصلاح الاقتصادي ، حيث كان النسيج الصناعي سابقا يتكون في اغلبه من الصناعات والمؤسسات العمومية ، لكن في ظل التطورات الراهنة و التغيرات العالمية المختلفة زاد اهتمام الدولة الجزائرية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإضفاء وزراه خاصة بها دليل قاطع على زيادة الاهتمام[1]، بها وبتالي تعمل على زيادة الاستثمار الوطني من جهة والأجنبي من جهة أخرى خاصة وأنها في صدد التحضير للانضمام إلي منظمة العالمية لتجارة والشراكة مع الاتحاد الأوربي ، الأمر الذي يحتم تأهيل وترقية وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،ويتم ذالك بتهيئة جميع ظروف العمل الملائمة في كل المجالات .وسيتم تطرق في هذا المبحث على وضعية وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المطلب الأول : وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوقت الراهن

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداة فاعلة للتوسع الاقتصادي فهي بمثابة المحرك ألفعالي الاقتصادي خاصة ونحن في زمن العولمة والمنافسة الاقتصادية وتحرير التجارة والانضمام إلي المنظمة العالمية للتجارة ، وشراكة مع الاتحاد الأوربي ، لذالك تقوم الدولة الجزائرية ، بتشجيع قيام مثل هذه المؤسسات والعمل على ترقيتها وتأهيلها.

وبجدر الذكر هنا إلي النسيج الصناعي الجزائري في السابق مكون من المؤسسات الصناعية العمومية كانت تمثل نسبة 80/ أم 20 المتبقية فهي عبارة عن صناعات ومؤسسات صغيرة ومتوسطة ولكن حاليا زاد عدد تلك المؤسسات.

[1] معاد صالح صالحي ، أساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،الجزائر ، العدد3 / 2004، ص 21، ص27 .

المطلب الثاني : أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

أضحى من المعروف الدور الهام الذي تلعبه المؤسسات المتوسطة والصغيرة في نمو وترقية جميع جوانب الاقتصاد بدأ بمساهمتها في امتصاص اليد العاملة وكذا زيادة الاستثمار وتحقيق إضافة معتبرة في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة بل وترقى أهميتها إلى تعزيز الشراكة الأجنبية وكمحصلة لكل ذلك مساهمتها في التجارة الخارجية.

أولا : مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة في ترقية الاستثمار

تساهم المؤسسات المتوسطة والصغيرة تساهم وبصورة واضحة في ارتفاع قيمة الاستثمارات مما يؤدي إلى تحسين المتغيرات الأخرى المرتبطة به، ولكن هذا الدور يتوقف على مدى تأثير التحفيزات الموضوعة من قبل الدولة لتطوير هذا القطاع والجدول التالي يبين عدد وقيمة الاستثمارات المصرح بها في نهاية سنة 2011.

الجدول (01) توزيع المشاريع الاستثمارية المصرح بها في 2011/12/31 و2012/12/31 حسب الطابع القانوني[1]

الطابع القانوني	عدد المشاريع				المبلغ			
	2011		2012		2011		2012	
	العدد	%	العدد	%	القيمة مليون دج	%	القيمة مليون دج	%
الخاص	7696	98.63	7598	98.48	871439	63.23	444038	54.45
العام	105	1.35	113	1.46	504651	36.62	371138	45.51
المختلط	02	0.03	04	0.05	2087	0.15	369	0.08
المجموع	7803	100	7715	100	1378177	100	815545	100

المصدر: إعداد الطالبة دايرة منى، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تنمية المستدامة، شهادة نيل ماستر(الأكاديمي) علوم الاقتصادية ،جامعة مسيلة ،2015/2014.

[1] جمعي عماري ، إستراتيجية التصدير في المؤسسات المتوسطة والصغيرة الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم التسيير شعبة تسيير المؤسسات، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2011، ص 108-109.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة الاستثمارات المضافة لسنتين 2011 و2012 من قبل المؤسسات المتوسطة والصغيرة على التوالي تبلغ قيمة 1378177 و815545 مليون دينار جزائري وللقطاع الخاص النصيب الأكبر في قيمة الاستثمار مما يوجب على الدولة إعطاؤه العناية التامة لكي يرقى إلى التطلعات إلى مستوى المساهمة في الدول المتقدمة.

ثانيا: مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الناتج الداخلي الخام

يشمل الناتج الداخلي الخام على كل ما تم إنتاجه داخل الحدود الجغرافية للدولة من المنتجات الاقتصادية النهائية خلال فترة معينة سواء باستخدام عناصر الإنتاج المملوكة للمواطنين أو الأجانب.

فيما يلي تطور الناتج الخام الداخلي في الجزائر حسب الطابع القانوني وهو يخص المنتجات خارج المحروقات:

الجدول رقم (02) تطور الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات حسب الطابع القانوني (2000-2011)[1]

	2002		2004		2005		2006	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
القطاع العام	505	23.1	598.65	21.8	651	21.59	704.05	20.44
القطاع الخاص	1679.1	76.9	2146.75	78.2	2364.5	78.41	2740.06	79.56
المجموع	2184.1	100	2745.4	100	3015.5	100	3444.11	100

2007		2008		2009		2010		2011	
القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
749.86	19.2	760.92	17.55	816.80	16.41	827.53	15.02	923.34	15.23
3153.77	80.8	3574.07	82.45	4162.02	83.59	4681.68	84.98	5137.46	84.77
3903.63	100	4334.99	100	4978.82	100	5509.21	100	6060.80	100

المصدر: دايرة مني ، مرجع سبق ذكره.

[1] جمعي عماري، مرجع سابق، ص 109.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام كبيرة جدا فمن نسبة 76.9% سنة 2002 إلى 84.77 % سنة 2011، كما لا نمهل أن المكون الأساسي للقطاع الخاص هو المؤسسات المتوسطة والصغيرة، لذا فقد نجح ولو بنسب لا تزال بعيدة عن المرجو منه، ومن الملاحظ أيضا أن نسبة المساهمة في تطورا مستمرا لتشكل بذلك رافدا من روافد التنمية الاقتصادية خارج قطاع المحروقات غير أنه لا يمكن إصدار الحكم على المؤسسات المتوسطة والصغيرة إلا بعد إعطائها المزيد من الوقت للنمو وكذا توفير المناخ الاستثماري المناسب لتحقيق ذلك.

ثالثا: مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة في القيمة المضافة

تعتبر المؤسسات المتوسطة والصغيرة الحجم من الأهمية بمكان لكي تلعب الدور المهم في التنمية الاقتصادية، وقد ساهمت هذه المؤسسات في خلق القيمة المضافة حيث توضح في الجدول أدناه حين تبدو مساهمة القطاع الخاص جلية في جميع المجالات بل تكاد أن تكون محتكرة لبعض المجالات بنسب تفوق 99% في الزراعة وكذا نسبة تفوق 70% في جميع المجالات الأخرى، في حين أن مساهمة القطاع العام وفي أحسن الأحوال يصل إلى نسبة 25.95% وذلك في مجال خدمات المؤسسات إلا أنه وبالرغم من المساهمة الفاعلة للمؤسسات المتوسطة والصغيرة في تطور القيمة المضافة إلا أننا لا نستطيع الحكم عليها من الجدول أدناه وإنما نستطيع الحكم على مساهمتها فقط ذلك لأن الجدول أدناه لا يأخذ بعين الاعتبار التغيرات في المستوى العام للأسعار وقد يكون ظاهرا لنا تطور القيمة المضافة إلا أنه من الممكن أن يكون الواقع عكس ذلك.

المبحث الثاني : تحديات وآفاق ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الأول :تحديات المستقبلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

إن التحولات الجارية في العالم تضع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية أمام تحديات مستقبلية تتمثل فيما يلي:[1]

أولا: تحدي الإصلاح الاقتصادي

ينتج عن تطبيق الإصلاحات الاقتصادية وفتح المجال للمنافسة الوطنية والأجنبية وترك المجال حرا أمام السلع الأجنبية للدخول في الأسواق الوطنية، خاصة لانضمام المنظمة العالمية للتجارة مما يجيز للمشروعات تحضير نفسها لمثل هذه التحديات.

ثانيا: التكنولوجيا والمعلوماتية

يجب الاعتماد المتزايد على التكنولوجيا الحديثة ووسائلها المتطورة بهدف توسيع وتطوير خدماتها مما يحقق التأقلم مع الاحتياجات المستقبلية للمتعاملين معها.

ثالثا: تحدي الكفاءة الإدارية والبشرية

إن هذا التحدي يستدعي تطوير الموارد البشرية مما يتناسب مع عملية التحديث والتطوير بما يتواكب ومتطلبات التكنولوجيا الحديثة، ومن اجل مواجهة هذه التحديات يتطلب الأمر من أصحاب المشروعات الصغيرة تبني استراتيجيات تضمن لها البقاء والتطور، وفي هذا الإطار يركز الخبراء في الإدارة الإستراتيجية على البدائل التالية:

[1] شافية بلعاني وآخرون،دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق النمو الاقتصادي وتأثيرها على الميزان التجاري ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس ،كلية علوم اقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير ،قسم علوم تجارية تخصص مالية ،جامعة محمد بوضياف،مسيلة ، الجزائر ،2006-2007 ، ص 59، ص60 .

1. استرتيجية تحديد واستغلال الميزة التنافسية

إن مؤشرات المرحلة المقبلة تؤكد أن البقاء والنجاح للمشاريع يمكن أن تحقق نوعين منها:

- هي المشاريع الكبيرة في حجمها ومواردها ونطاق نشاطها وخدماتها واتساع الرقعة الجغرافية التي تغطيها.
- المشروعات المتخصصة والتي تعمل على تقديم خدمات أوسع ومحدودة ومتخصصة ومتميزة وعليه يجب على المشروعات الصغيرة اختيار البديل الثاني أي اللجوء إلى التخصص وتحديد الميزة التفاضلية أو التنافسية التي تستطيع من خلالها البقاء أو النجاح.

2. إستراتيجية خدمة المشروعات الكبيرة وتنميتها

ويتحقق ذلك من خلال عمليات المناولة أو قيام المشروعات الصغيرة بإنتاج بعض الأجزاء التي تستخدم في المشروعات الكبيرة مما يقلل من تكلفة إنتاج مثل هذه الجزاء فيما لو قامت المشروعات الكبيرة بإنتاجها.

المطلب الثاني : آفاق ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تهدف التدابير المساعدة لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى ما يلي:[1]

- تشجيع بروز مؤسسات جديدة وتوسيع ميدان نشاطها.
- ترقية توزيع المعلومات ذات الطابع الصناعي والتجاري والمهني والتكنولوجي المتعلقة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تشجيع تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تشجيع بروز محيط اقتصادي تقني وعملي وقانوني يضمن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدعم والدفع الضروريين لترقيتها وتطويرها في إطار منسجم.

[1] شافية بلعاني، مرجع السابق، ص60-61.

- ترقية تصدير السلع والخدمات التي تنتجها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تعزيز التعاون مع المجموعات الدولية المهتمة بمجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.
- زيادة الوعي الجماهيري بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر وزيادة دعمها لسياسات تنمية هذه المشروعات.
- تنفيذ عملية تنمية السياسات على أساس القضايا ذات الأولوية.
- وضع دليل يحتوي على إجراءات قياسية للتشغيل بالنسبة لهذه المشروعات وتحديثه بشكل دوري.
- تطوير جهاز الإعلام الاقتصادي: يعاني قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من غياب جهاز إعلامي متخصص يكون مصدرا أوليا وموحدا للمعلومات.

خاتمة الفصل الثاني

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في تطوير الاقتصاد الجزائري، الشئ الذي جعلها تحتل الأولوية في وضع برامج التنمية الاقتصادية باعتبارها مصدرا مهما للابتكار وتنمية روح فضلا عن أنها المعبر الحقيقي لتنمية في ظل شدة المنافسة الدولية .في حين تبذل الجزائر مجهودات معتبرة من اجل تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أن الأهداف الموضوعية لم تحقق بعد .

وتعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاستثمار الجديد الذي يعتمد عليه لإنشاء ومضاعفة الثروة ومنه لما بعد البترول

لقد استطاعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تبرهن على فعاليتها وهو ما أثبتته التحاليل والدراسات على الدور الرائد الذي تؤديه في التطور الاقتصادي والاجتماعي من خلال توسيع الإنتاج الصناعي وتنويعه وتحقيق الأهداف الإنمائية. فكان هذا الصنف محط أنظار المفكرين والباحثين الاقتصاديين الذين اجمعوا على حيوية هذا القطاع ودوره في تحقيق التنمية الشاملة، في حين أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر بديل الاقتصادي لنفط في الجزائر وفي هذا الفصل سوف نتعرف على أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأفاق ترقيتها.

الفصل الثالث

الزراعة في الجزائر

تمهيد:

تعتبر الفلاحة من القطاعات الإستراتجية والحساسة التي تساهم بفعالية كبيرة في عملية التنمية فهي المصدر الوحيد والرئيسي للغذاء كما تشكل مجالا واسعا لتشغيل اليد العاملة وامتصاص البطالة المتفشية في المناطق الريفية ،وتوفر المواد الأولية الزراعية (القطن الجلود، الصوف ومن ثم تعمل على تحقيق الرفاهية ،فكانت بمثابة القلب النابض للاقتصاديات البلدان المتقدمة ،كما يساهم كذلك في استكمال اقتصاديات البعض من البلدان النامية .

وقد وصلت الدول المتقدمة إلى مرحلة متطورة في هذا المجال مما أهلها للوصول إلى تحقيق الأمن الغذائي وأصبحت السياسة الغذائية ،للعديد من الدول النامية ، وهذه الأخيرة عمدت إلى الاقتداء بالدول المتقدمة من خلال تبنيها إصلاحات للإسراع من الخروج من التخلف الاقتصادي و باعتبار الجزائر من هذه الدول فإنها لم تول أهمية كبيرة للقطاع الفلاحي فمنذ الاستقلال كانت تسعى جاهدة إلى تنميته من خلال السياسات والإصلاحات والمخططات التي مرت بها التسيير الذاتي ، الثروة الزراعية ، إعادة الهيكلة المستثمراتالفلاحية والمخططات التنموية كلها كانت تهدف إلى تحريك عجلة تنمية القطاع الفلاحي وعليه فالمشكل المطروح :

- ماهية سياسة التجديد الفلاحي الريفي للجزائر في الفترة 2007- 2013 ؟

- ما هي التقنيات والإصلاحات الفلاحية الجديدة ؟

المبحث الأول : القطاع الزراعي خيار استراتيجي الزراعة

وبمختلف أنواعها تلعب دورا كبيرا ومهما في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة فالقطاع الزراعي له كبيرة في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية بشكل عام حيث أن أهمية القطاع الزراعي ترتبط ارتباط وثيقا بتنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى وهذا نظرا للعلاقة الكبيرة المتشابهة والقوية بين القطاعات الاقتصادية الأخرى والقطاع الزراعي وبالتالي فالزراعة تمثل ركيزة أساسية للتنمية ببعدها الاقتصادي و الاجتماعي في جميع الدول وقد أصبحت في العقود الأخيرة تمثل ركيزة للتنمية ببعدها البيئي أيضا بنا ينطوي وعليه ذلك من الحفاظ على التنوع الحيوي والتوازن البيئي الذي يكفل ديمومة الموارد ويؤمن ظروف التنمية المستدامة هذا مما جعل الأمن الغذائي مقدما حتى الأمن العسكري وخير دليل على هذا عندما أحصى الله عز وجل نعمة قريش فقال بعد بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ «فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وأمنهم من خوف "صدق الله العظيم وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى –واقع الإنتاج الزراعي في الجزائر الأفاق المستقبلية للقطاع الزراعي في الجزائر.[1]

المطلب الأول:واقع الإنتاج الزراعي في الجزائر

حسب النظرية الاقتصادية فإن حجم إنتاج أي سلعة يتحدد بكمية المستخدم من عوامل الإنتاج وطبقا لذالك يكون حجم الإنتاج الزراعي دالة في كل من المساحة المزروعة "الأرض المزروعة فعليا " والعمالة الزراعية ورأس المال المستخدم في النشاط الزراعي ومستوى التقدم التكنولوجي ، ويمكن إضافة عامل السياسة الزراعية المطبقة[2]، ولزيادة الغلة "أي إنتاجية "في وحدة المساحة وفي الوقت الراهن بعض الأقاليم في هذا العالم توجد بها إمكانية للزيادة في مساحة الأراضي المزروعة وهناك أقاليم كثيرة في هذا العالم والتي أصبحت تعاني ركود في

[1] وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات (دراسة حالة في الجزائر)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر ببسكرة، 2013/2012،ص 227.

[2] وحيد خير الدين، مرجع نفسه، ص 228.

إنتاج زراعي بمختلف أنواعه فما هو واقع الإنتاج الزراعي في الجزائر في ظل الإصلاحات الزراعية والمجهودات الكبيرة المبذولة من طرف الدولة.

أولا: واقع الإنتاج الزراعي النباتي في الجزائر

يحتل الإنتاج النباتي مكانة مهمة في الزراعة عموما لأنه الركيزة الأساسية في توفير الغذاء، ويتحقق الأمن الغذائي بدرجة كبيرة إذا كان الإنتاج النباتي وفيرا والعكس صحيح وإن هذا الفرع من الزراعة يضم مجموعة كبيرة من التراكيب المحص ولية ونجد الحبوب والبقول الجافة في مقدمتها وهذا نظرا لأهميتها الغذائية بالنسبة للسكان.

ويتميز الإنتاج الزراعي في الجزائر بأنه غير كافي ولا يغطي الاحتياجات المحلية للسكان مما يضطر الدولة إلى استيراد كميات كبيرة منه لسد العجز في الفجوة الغذائية المسجلة وهو ما أثقل كامل الميزانية الدولة والجدول التالي يوضح اهم المنتجات الزراعية المنتجة في الجزائر خلال فترة 2010/2006 :

الجدول رقم(01): يوضح أهم المنتجات الزراعية المنتجة في الجزائر خلال الفترة 2010/2006

	2007-2006	2007-2008	2008-2009	2010-2009
الحبوب الشتوية ومنها	35979	15336	52522	40016
القمح الصلب	15290	8138	20010	18090
القمح اللين	7900	2972	9521	7962
الشعير	11867	3959	22034	13080
الشوفان	884	957	267	922
الحبوب الصيفية	40	21	10	05
مجموع الحبوب	36019	15357	52532	40021
البقوليات	501	402	643	723

محاصيل الخضر ومنها	55243	60681	72913	86404
البطاطا	15069	21711	26361	33003
الطماطم	5673	5592	6410	7182
البصل	8266	7592	9802	10013
البطيخ ،والبطيخ الاحمر	8157	8446	10347	12238
المحاصيل الصناعية ومنها	2689	5288	4000	7772
الطماطم الصناعية	2528	5126	3823	7619
التبغ	60	64	77	76
اشجار الحمضيات ومنها	6895	6974	8445	7881
البرتقال	4209	5030	6261	5825
الكليمونتينوالمندرين	1529	1498	1572	1518
الاشجار ومنها	14205	18082	21752	23129
التمور	5269	5528	6007	6474
التين الطازج	639	787	838	1238
الزيتون	2090	2541	2752	3113
اللوز	341	395	474	570
الفواكه الاخرى	6566	8831	9681	1174
الكرم	2450	4020	4925	5606
العنب الجاف	3	2	2	2
عنب المائدة	2040	3396	4195	4743
عنب الخمور	470	622	728	861
النبيذ	48	94	141	157

المصدر: وحيد خير الدين ، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات(دراسة حالة في الجزائر)،مذكرة لنيل شهادة الماجيستيرفي العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي سنة 2013/2012 ،ص218.

إن من خلال الجدول نلاحظ بان الإنتاج الزراعي النباتي في الجزائر يتحسن وبشكل تدريجي ،فمثلا نلاحظ بأن إنتاج البق وليات ارتفع من 501 مليون قنطار خلال الموسم الزراعي 2009–2010 أي انه حقق زيادة قدرت ب 222 مليون قنطار ، ونلاحظ بان إنتاج الجزائر من الخضروات يسير بخطى ثابتة ودائمة نحو الارتفاع ليرتفع من 55243 مليون

قنطار خلال الموسم 2007/2006 إلى 86404 مليون قنطار خلال موسم 2010/2009 إي بارتفاع وصلت في المجمل إلى حوالي 56.40% ،وارتفع انتاج الحمضيات من 6895 مليون قنطار خلال موسم 2007/2006 إلى 7881 مليون قنطار خلال موسم 2010/2009 ، ونلاحظ أيضا بان إنتاج الكروم سجل أيضا ارتفاعا من 2450 مليون قنطار موسم 2007/2006 إلى 5606 مليون قنطار خلال موسم 2010/2009 .

وان أهم شيء يمكن ملاحظته بالنسبة للإنتاج الزراعي في الجزائر هو أن إنتاج الحبوب يتميز بالتذبذب الشديد سواء كانت الحبوب الشتوية أو الحبوب الصيفية ، حيث أن إنتاج الحبوب الشتوية الإجمالي بلغ خلال موسم 2007/2006 حولي ا359801 مليون قنطار

وانخفض خلال الموسم الموالي مباشرة ليقدر ب15336مليون قنطار أي انه سجل إنخفاظا قدر ب20643 مليون قنطار .

وخلاصة القول تبقى وضعية الإنتاج النباتي في الجزائر مترديةوترقيتها أصبحت ضرورة ملحة وذلك من اجل التقليل على الأقل من العجز المزمن الذي تعرفه البلاد خاصة في مجال إنتاج الحبوب والبقول الجافة وهذا لن يأتي إلا إذا قامت الجهات الوصية بإجراءات واضحة ومنظمة ومشجعة على زراعة الحبوب وتحسين إنتاجيتها كما ونوعا خاصة وان هذه المادة أثقلت كاهل ميزانية الواردات الجزائرية .

ثانيا :واقع الإنتاج الزراعي الحيواني في الجزائر

تجلى أهمية تربية الحيوانات عموما في دورها التكميلي للإنتاج النباتي فالحيوانات الزراعية تستهلك المخلفات الحقلية التي لا تصلح لغذاء الإنسان أو المعرضة للتلف والضياع وتحولها إلى مواد غذائية أو مواد خام للأغراض الصناعية كالجلود والأصواف...الخ

والجدول التالي يوضح تطور الثروة الحيوانية بمختلف أنواعها خلال الفترة 2011/2007

الجدول رقم (02): تطور الثروة الحيوانية بمختلف أنواعها خلال الفترة 2011/2007

	2007	2008	2009	2010	2011
مجموع الأبقار	1633810	1640730	1682433	1747700	1790140
مجموع الأغنام	20154890	19946150	21404684	22868770	23989330
مجموع الماعز	3837860	3751360	3962120	4287300	4411020
مجموع الجبال	291360	295085	301118	313990	318755
مجموع الخيول	47040	/	44803	43650	44200

المصدر :وحيد خير الدين ،مرجع سبق ذكره ،ص220 .

انه ومن خلال الجدول رقم(02) نلاحظ بان مجموع الابقار في الجزائر بما فيها الابقار الحلوب المحسنة ،والمحلية والاجنبية وكذلك الثيران والعجول هي في تطور مستمر فخلال فترة 5 سنوات فقط ، ارتفع عدد رؤوس الابقار ب 156330 راس اي بمتوسط زيادة سنوية تقدر ب 31266 راس ، وهذا بنسبة زيادة قاربت ال 10% وهي بنسبة مقبولة على العموم ويرجع هذا التطور الى سياسة الدعم المطبقة من طرف الدولة من خلال تقديم تسهيلات للمربين لشراء الابقار ، وتنظيم المستودعات وتقديم حتى الدعم لشراء الاعلاف ، ولم يبقى على الفلاح الجزائري سوى التسيير والعمل ، وينبغي مواصلة هذه المجهودات لتحقيق الاكتفاء الذاتي خاصة من مادتي الحليب واللحوم الحمراء .

وبالنسبة للأغنام والماعز نلاحظ بانها هي الاخرى في تحسن مستمر باستثناء سنة 2008 حيث سجل تراجع في اعدادها وهذا راجع الى موجة الجفاف التي ضربت البلاد خلال الموسم الزراعي 2008/2007 ولكن فيما بعد بدأت اعدادها تتزايد لتصل الى 23989330 راس غنم و4411020 راس ماعز نهاية سنة 2011 .

المطلب الثاني : الأفاق المستقبلية للقطاع الزراعي في الجزائر

إن الجزائر بلد ليس له أي تأثير على نطاق المبادلات التجارية في السلع الزراعية على المستوى الدولي و تصنف الجزائر ضمن البلدان المستورد من الغذاء ، وهي بهذه الصفة لها الحق في تصميم وتنفيذ سياسية زراعية من شانها مواجهة النقص الفادح في عرض الزراعي وإذ لم يتم تأهيل القطاع الزراعي بصورة فعالة لمواجهة الحاجات المتزايدة من الغذاء الخاصة في ظل التوقعات المتزايدة باتساع حجم الفجوة الغذائية[1] فإن هنا سيدخل البلد في أزمة شاملة تضر بكل قطاعات الاقتصادية والاجتماعية ، وحتى السياسية والقطاع الزراعي يملك أفاق مستقبلية واعدة خاصة وانه يحتوي مقاومات الناجح ولم يبقي ينقص إلا توظيف الجيد للمعطيات المتاحة على ارض الواقع وهذا عن طريق انتهاج سياسة زراعية واضحة المعاني والأهداف من خلال :

تنمية القطاع الزارعي التي تتطلب إدماجه للحركة العامة لتنمية الشاملة .

- إقامة علاقات منسجمة بين مختلف القطاعات الاقتصادية .
- ضرورة تطبيق القوانين المنظمة للعقار الفلاحي وبشكل صارم وحماية حقوق الفلاحين المستغلين لا مزيفين فالأرض لبد من أن تكون لمن يخدمها لا لمن يأجرها.
- ضبط وتنظيم العمران وهذا لحل من توسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية والمعاقبة كل مخالف للقانون لحماية هذه الأرض من الاستنزاف.
- العمل على زيادة الإنتاج وزيادة راسية أي زيادة أنتاج الوحدة المنتجة وهذا ليس بالأمر الهين أو السهل وهذا لن يأتي إلا من خلال بلوغ أشواط كبيرة في ميدان تطور العلمي والاجتماعي والتكنولوجي[2].
- القيام بحملات إرشاد الفلاحي باعتبارها " تمثل همزة وصل بين نتائج التي يتم التوصل إليها في معامل البحوث والمزارع التجريبية وبين سكان الريفيين الذي ينبغي عليهم أن يطبقوه في النهاية ما تطوره هذه المعامل من مداخلات وأساليب إنتاجية جديدة [1].

[1] عزالدين بن التركي ، تطور المسالة الزراعية في ضوء المنظومة الدولية لتجارة السلع الزراعية ،اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الحاج لخضر بباتنة ، 2007/2006 ، ص 227 .

[2] عبد المنعم بليع ،استصلاح وتحسين الاراضي ، مكتبة المعارف الحديثة ،الاسكندرية بمصر ، 1999 ، ص 11.

المبحث الثاني : برنامج التجديد الفلاحي 2013/2006 وتقييم الإصلاحات الفلاحية الجديدة

المطلب الأول :سياسة التجديد الفلاحي والريفي 2013/2007

تتركز سياسة التجديد الفلاحي والريفي على ثلاث محاور أساسية وهي : التجديد الريفي التجديد الفلاحي، وتعزيزا المهارات والقدرات البشرية والدعم التقني للمنتجين والمستثمرين الفلاحين وصغار المربين

أولا : سياسة التجديد الفلاحي : ويقوم على ثلاث محاور أساسية وهي :

– انطلاق برامج تهدف إلى التكثيف و التحديث من أجل زيادة الإنتاج والإنتاجية ،وتطوير المنتجات ذات الاستهلاك الواسع كالحبوب الحليبالاصطناعي البقول والبطاطا ......إلخ

– تطبيق نظام الضبط والذي والذي يهدف من جهة: تأمين وتثبيت عرض المنتجات الغذائية ذات الاستهلاك الواسع وحماية مداخيل الفلاحين و المستهلكين من جهة اخرى .

– إنشاء بيئة أمنة من خلال إطلاق قروض بدون فوائد كقرض الرفيق لشراء المعدات والآلات الفلاحية وتعزيز ودعم التعاضدية الريفية الجوارية والمنظمات المهنية

ثانيا :سياسة التجديد الريفي:تقوم هذه السياسة على أربعة محاور رئيسية وهي:[2]

–تحديث القرى والمداشر ، من خلال تحسين الظروف المعيشة في المناطق الريفية

–تحسين الظروف المعيشة في المناطق الريفية ،والقضاء على السكنات الهشة وغير المستقرة واستدلالها بمساكن وأماكن لائقة تتوفر على وسائل الراحة

–حماية وتثمين المواد الطبيعية المتمثلة في الغابات السهوب ،الوحات،الجبال ،الخط الساحلي

---

[1] صقر احمد صقر ، التنمية الاقتصادية ، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ، الطبعة الاولى ، 2004 ، ص 295.

[2] ملتقى دولي حول " استدامة الامن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية " ،الشلف ، يومي 24/23 اكتوبر 2014 ،من اعداد طيب هاشمي استاذ محاضر بسعيدة ، ص 06، ص07.

والأراضي الفلاحية.

–حماية وتثمين الممتلكات والثروة الريفية المادية وغير المادية والتي تتمثل في المنتوجات الزراعية ،المباني ،حماية الأماكن الأثرية و الثقافية ، وخلاق التظاهرات الثقافية في الريف

ثالثا :تعزيز المهارات والقدرات البشرية والدعم التقني للمنتجين:[1]وتتمثل في ما يلي:

الاستثمار البشري من خلال التكفل بالقدرات البشرية للقطاع وترقيتها عن طريق برامج التكوين والبحث والإرشاد الفلاحي

–تحديث المناهج للإدارة الفلاحية

–تعزيز القدرات المادية والبشرية لكل المنظمات والوكالات المكلفة بدعم الفلاحين والعاملين في القطاع الفلاحي

–دعم المصالح المراقبة والحماية البيطرية والصحية النباتية ومصالح إصدار شهادات الصحة النباتية من البذور والمراقبة التقنية لمكافحة الحرائق.

المطلب الثاني : تقييم الإصلاحات الفلاحية الجديدة

إن مسألة تقليل الفجوة الغذائية والسير نحوى تحقيق الاكتفاء الذاتي غذائيا الخاصة بكميات المواد الغذائية واستيرادها والكميات التي ينبغي انتاجها تعتبر من اهم الاختيارات الاستراتيجية [2].

فالزراعة ظلت ثانوية وضعيفة في مساهمتها بالنسبة للانتاج الداخلي الخام ليس مقارنة بقطاع النفط والمعادن حيث تمثل 8% من اجمالي الناتج المحلي ، في حين ان المغرب تمثل 16% ، 11% في تونس واتسعت الفجوة الغذائية خاصة خلال السنوات الاخيرة ، حيث ان

[1] هاشمي طيب ، مرجع سبق ذكره ، ص 07.

[2] ابراهيم حيدر علي ، استراتيجية التنمية الريفية في الدول الخليجية (ندوة تنمية المرأة الريفية في الوطن العربي ،ادارة شؤون المرأة والاسرة)، الامانة العامة للشؤوون الاجتماعية والثقافية ، جامعة الدول العربية ، 1982 ، الاردن ،ص24.

تبعية الجزائر للخارج في غذائها لم تعرف تناقصا بل العكس ارتفعت الواردات الغذائية وخاصة الحبوب والحليب الذي يشكل نصف فاتورة الاستيراد الغذائية حيث احتلت الواردات الغذائية في الجزائر المرتبة الاولى من بين دول المغرب العربي خاصة المغرب وتونس (مصدر تمويل الواردات في الجزائر متاتي من عائدات المحروقات فكل ارتفاع في عدد السكان ب500 الف نسمة يترافق بتزايد قدره 1% في التبعية الغذائية .

حتى ولو نظرنا الى الطاقة الغذائية المستهلكة فنلاحظ انها تجاوزت عينة 2500كيلو حريرة مع مطلع الثمانينيات وارتفع عن مستوى 3000 كيلو حريرة (3095) حيث المشكلة تكمن في ان 75% من 3095 كيلو حريرة هذه مصدرها الواردات .

اما الانتاج الوطني فهو لا يوفر سوى 750 كيلو حريرة للفرد في اليوم لهذا تعتبر الجزائر من اضعف الدول العربية من حيث دليل السيادة على الغذاء حيث بلغ المؤشر 0.3 مقارنة بالدول المجاورة وتشير التقارير الأخيرة لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية لسنة 2013 ان معظم ولايات الوطن لم تعرف تقدما ملحوظا في الإنتاج الفلاحي ، حيث نجد ولايات لا تتعدى ثلاث الى اربع ولايات حققت نوعا ما نسب معتبرة في الانتاج في حين اغلب الولايات فشلت في نسبة تقدم عقود النجاعة ويرجع هذا الفشل والعجز الى عدة اسباب اهمها:

- مشكل البيروقراطية من طرف الادارة ، الذي يعتبر عائقا في عملية التنمية ، وهذا ما أدى الى تأخر المشاريع الجوارية ، وفشل عقود النجاعة التي لم تصل معظم الولايات إلى تحقيق أهدافها .
- لايزال مشكل العقار قائما مما يؤدي إلى عرقلة الفلاحين غير المالكين للأرض الفلاحية وبالتالي عدم الحصول على القرض والدعم .انخفض اليد العاملة باستمرار واتجاهها نحو القطاعات الأخرى نظرا لتوفر المزايا فيها على غرار الفلاحة ، حيث انخفضت من 13.6% سنة 2007 إلى 10.6% سنة 2013 .

- نقص التدريب والتأهيل في اليد العاملة الفلاحية وانتشار معدلات الأمية في الأوساط وخاصة الفئة العمرية 45 سنة فما فوق، مما يؤثر سلبا في انخفاض الدخل الفردي ، حيث أن العمال المتدربين يتمتعون بمستوى دخل أعلى وخاصة في الأنشطة الزراعية ،في حين أن غير المتدربين يتمتعون بمستوى دخل منخفض ، والجدول التالي يبين مقارنة يبن دخل أسرة المزارع المدرب وغير المدرب :

الجدول رقم : (03): يبين مقارنة يبن دخل أسرة المزارع المدرب وغير المدرب

البيان	مصادر الدخل%				
	دخل الفرد	دخل العامل	إنتاج المحاصيل	إنتاج حيواني	الأنشطة غير الزراعية
مع التدريب	1999.94	3447.12	31.38	7.46	61.15
بدون تدريب	1668.04	2674.40	30.52	7.01	62.46

المصدر: ملتقى دولي ، هاشمي طيب ، استدانة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية ،الشلف ،يومي 24/23 اكتوبر2014 .

- نقص الشفافية والمساواة في تقديم الدولة للمساعدات لمختلف شرائح الفلاحين
- غياب سندات الملكية مما قلل من التزامات البنوك في تقديم القروض للمزارعين [1].

1. مدى تطبيق برنامج تعزيز القدرات البشرية و الدعم التقني :

ويمكن حصر اهم الاخفاقا ت التي سجلت فيما يلي :

- صعوبة السيطرة على تدفق التدريب والارشاد
- عدم التفاعل بين مديريات الفلاحة وبعض الغرف الفلاحية للولايات
- عدم وجود تقييم اثر التدريب والارشاد
- عدم الكفاءة في التمكن من شبكات المعلومات والاتصال

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي () ،مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني ، 2004 ، دورة 26 ، ص 71.

2. تمويل القطاع الفلاحي :لم تبخل الجزائر بالأموال التي صرفت في الاستثمارات العمومية حيث وصل معدل الاستثمارات خلال فترة 2006/2000 اكثر من 10% اي تعادل اكثر من ضعفين ونصف معدل الاستثمارات دول OCDE (PIB4%)

إلىأن جميع النفقات للقطاع بلغت 9.1% فقط من القيمة المضافة الزراعية ، واقل من 1% من الناتج المحلي الإجمالي 0.84% ، وخاصة سنة 2004 وبالتالي من الطبيعي ان يكون هناك انخفاض في الدعم الفلاحي ويمكن ان نطرحها في ثلاث ملاحظات وهي كالأتي :

قيمة هذا الدعم لا تمثل سوى 3.6% من الناتج الداخلي الخام والتي يقابلها 40% من النشطين في القطاع الفلاحي سنة 2006 مقارنة بقيمة الدعم المقدمة للفلاحين فيالومالمقدرة ب 17% والاتحاد الأوربي 34% والدول الأخرى كسويسرة واليابان والنرويج وكوريا الجنوبية التي تجاوزت 40% ، كما ان بعض الصناديق الممولة للتنمية الريفية انخفض تمويلها اتجاه القطاع الفلاحي والريفي خلال فترة 2014/2013 ، الذي خفض نسبة الإنفاق 13%أي من 5.77 مليون دج ، والصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية والريفية انخفض بنسبة 21.9%أي من 37.41مليون دج إلى 29.22 مليون دج ، حتى ميزانية التجهيز انخفضت بنسبة 0.3% اي من 2.08 مليون دج إلى 1.28 مليون دج [1].

[1] هاشمي طيب ، ملتقى دولي ، مرجع سبق ذكره ،ص 20 ، ص 21

خاتمة الفصل الثالث

يعد القطاع الزراعي من القطاعات الاقتصادية الهامة في معظم دول العالم وخاصة في الدول النامية ، وهذا للدور الأساسي الذي يلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال مساهماته في إنتاج السلع الغذائية الضرورية للأفراد والمجتمع، والمواد الأولية للصناعات الغذائية والتحويلية ، وتوفير فرص العمل بمختلف نشاطاته وللقطاعات الأخرى ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة به، وزيادة المبادلات التجارية الداخلية والخارجية وجلب العملات الأجنبية من خلال عمليات التصدير والمحافظة عليها بإحلال الواردات ، كما يساهم في توزيع الثروات من خلال الأجور الضرائب والرسوم وزيادة دخل المزارعين الذي يكون له أثار غير مباشرة على التنمية الزراعية وعلى تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى نتيجة لزيادة الطلب على سلعها وتوسيع نطاق أسواقها.

ولا يقتصر دور القطاع الزراعي في مساهماته الاقتصادية فقط ،وإنما له دور وتأثيرات بارزة على الجوانب الاجتماعية والسياسية والأمنية، وتحقيق التوازن الديمغرافي بتن المدن والأرياف .

الفصل الرابع

السياحة في الجزائر

تمهيد

إن مفهوم السياحة ليس بجديد بالنسبة للكائن البشري قديما وحديثا وفي الدول المتقدمة أو في الدول النامية, كما لم تعد السياحة نزهة أو ترقية بل أصبحت صناعة تصديرية تضع على أساسها بعض الدول استراتيجيتها التنموية، وسنتناول في فصلنا هذا في المبحث الأول دعم وترقية السياحة في الجزائر , وفي المبحث الثاني تقييم مدى مساهمة دعم الاستثمار السياحي في عصرنة إدارة السياحة.

المبحث الأول : دعم وترقية الاستثمار السياحي في الجزائر

المطلب الأول : التحديد المفاهيمي لترقية الاستثمار السياحي في الجزائر

أولا: مفهوم ترقية الاستثمار السياحي في الجزائر

يرى Ashe أن الاستثمار السياحي : يعني الاستثمار في أحد المجالات التي يغطيها قطاع السياحة، فالمجالات التي يغطيها الاستثمار في القطاع السياحي متعددة ومتنوعة، وهي تشمل الاستثمار في المقومات والإمكانات الرئيسة لصناعة السياحة، التي يمكن إجمالها في محورين رئيسين هما : الاستثمار في التجهيزات والبنى التحتية السياحية، والاستثمار في مجال الخدمات السياحية[1]

كما يعرف : **الاستثمار السياحي** : هو استغلال للموارد الطبيعية من مواقع مميزة ومناخ وإمكانيات مختلفة وخدمات مميزة، وجعل هذه المواقع نقاط جذب وتأمين كافة المستلزمات لذلك بما فيها الترويج الإعلام لتأمين استدامة هذه المواقع واستمرار الحفاظ على أهميتها وتطويره باستمرار . وقد أصبح قطاع السياحة من أهم مقومات الاقتصاد الوطني وهو قطاع إنتاجي يلعب دورا أساسياً في زيادة الدخل الوطني

ثانيا: أهمية دعم وترقية الاستثمار السياحي في الجزائر

يكتسي الاستثمار السياحي في الجزائر أهمية كبيرة، تكمن في :

- ✓ فرص الاستثمار متاحة في السياحة الجزائرية، إذ تعتبر نقائص العرض السياحي في الجزائر فرصا مهمة للاستثمار، خاصة في ظل الطلب السياحي المتزايد، حيث لا تزال بعض المناطق السياحية عذراء، فهي تفتقر للكثير من الامكانيات السياحية كالفنادق والمطاعم .. إلى ذلك توافر الموارد الطبيعية كل هذه النقائص تشجع وتجلب الاستثمار السياحي فيها.

[1]Ashe, John, **Tourism investment as a tool for development and poverty reduction, Barbuda Edition**, New York, USA, 2009, P 86.

- ✓ مساهمة الاستثمار السياحي في تنويع موارد الاقتصاد الوطني، إذ يشكل القطاع السياحي بديلا حقيقيا لقطاع المحروقات في المستقبل القريب إذا تم ترقيته، حيث يساهم في توفير مداخيل بالعملة الصعبة من السياحة الخارجية، ومنه تقليل من التركيز على قطاع المحروقات كقطاع رئيسي في نمو الاقتصاد الوطني.
- ✓ مشاركة السياحة في حل أزمة البطالة، ورفع المستوى ا لمهني للموارد البشرية التي يشغلها القطاع السياحي.
- ✓ تتوفر السياحة الجزائرية على مزايا تنافسية غير مستغلة: تشهد الاسواق العالمية ارتفاع حدة المنافسة مما استدعى على الدول، التخصص في قطاعات التي تملك فيها مزايا تنافسية قوية والجزائر يمكن أن تملك حصة في الاسواق العالمية للسياحة من خلال تركيزها على جلب الاستثمارات السياحية خاصة الاجنبية منها.
- ✓ المشاركة في التنمية و التوازن الجهوي بين مختلف ا لمناطق الجزائرية.
- ✓ تحسين نوعية الخدمات السياحية المقدمة للسياح والارتقاء بها الى مستوى المنافسة الدولية. إعادة بناء الطابع أو الصورة السياحية الجزائرية في الخارج وإدخال المنتوجات السياحية في الدائرة التجارية الدولية.[1]

المطلب الثاني : الاطار القانوني المنظم للاستثمار السياحي في الجزائر

أولا : القوانين المتعلقة بالاستثمار السياحي في الجزائر

في ظل التغيرات "الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق" التي عرفتها الجزائر اتبعت سياسة جديدة، وهي فتح المجال للاستثمار الخاص الوطني و الأجنبي في القطاع السياحي، وكذا الشروع في خوصصة قطاع السياحة، وبالتالي قامت الجزائر بوضع عدة قوانين لتشجيع الاستثمار، كالتسهيلات المالية والإعفاءات الجمركية و الجبائية.

[1]Ministere du tourisme et de l'artisanat , **investir dans le tourisme_guide pratique**, juin 2012, p.07_08.

1.قانون الاستثمارقم 90-10 المؤرخ في 1990/04/14، المتعلق بالنقد والقرض : [1]

والذي يعتبر مشجع للاستثمار والشراكة، وقد سمح للأجانب والجزائريين غير المقيمين بتحويل رؤوس أموالهم إلى الجزائر لتمويل أي نشاط اقتصادي غير محتكر من قبل الدولة، وذلك حسب الشروط التالية : يجب أن يكون الاستثمار أداة لتحقيق مناصب الشغل. خلق فائض من العملة الصعبة و العمل على توازن سوق الصرف كما يجب أن يكون التسيير يقوم بتأهيل إطارات ومستخدمين جزائريين ،وكذلك نقل التكنولوجيا والعمل على تطوير الوسائل المستخدمة في السياحة .

2 . قانون ترقية الاستثمار1993 :

يقوم القانون الخاص بترقية الاستثمار رقم 93- 12الصادربتاريخ 1993/10/05على توزيع الامتيازات الجبائية والجمركية وتميزها من منطقة إلى أخرى، من أجل جلب الاستثمارات السياحية للمناطق الأقل حظا في الاستثمار وقد وزعت خريطة مناطق الاستثمار السياحي كمايلي:

- ✓ النظام العام الذي يخص الاستثمارات المنجزة في المناطق الحرة والنوعية وخارج نظام الاتفاقيات.
- ✓ النظام النوعي الذي يخص المناطق التي أعطيت لها الأولوية في التنمية مثلا لمناطق التي تحتاج إلى تطوير وهي حوالي671 بلدية ، بالإضافة لمناطق التوسع السياحي.
- ✓ النظام الخاص بالجنوب الكبير، ويشمل كل من ولاية أدرار، إليزي، تمنراست و تيندوف.
- ✓ النظام الخاص بالطوق الثاني من الجنوب، ويخص كل من الولايات التالية: بشار، البيض، غرداية، النعامة، ورقلة، الأغواط، وادسوف ، بسكرة والجلفة.

[1]قانون رقم 90-10 المؤرخ في 14-04-1994التضمن قانون العرض والنقد، الجريدة الرسمية، المؤرخ 181-183، ص541.

- ✓ النظام المتعلق بالمناطق الحرة، وهي مناطق محددة لا تخضع للأنظمة الجائية والجمركية الداخلية. ويتمتع المستثمر داخل هذه المناطق بالإعفاءات من جميع الضرائب والرسوم والاقتطاعات ذات الطابع الضريبي والجمركي.

كما يعتبر هذا القانون محفزا قويا لتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، قد نصّ على مايلي:

- ✓ تحويل رؤوس الأموال المستثمرة و الفوائد المترتبة عنها.
- ✓ منح تحفيزات جبائية وأخرى جمركية هامة.
- ✓ مبدأ المعاملة العادلة: يحظى الأشخاص الطبيعيون و المعنويون الوطنيون والأجانب بنفس المعاملة من حيث الحقوق و الالتزامات المتعلقة بالاستثمار.
- ✓ النظام القضائي، اللجوء إلى المحاكم الدولية في حالة النزاعات بالنسبة للمستثمرين غير المقميين في الجزائر.
- ✓ تغطية الاستثمارات عن طريق المعاهدات الدولية الثنائية أو المتعددة الأطراف والمتعلقة بتشجيع الاستثمارات وقعت عليها الجزائر.
- ✓ لايتم تطبيق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبلعلى الاستثمارات هذا الإطار التشريعي إلا إذا طلب المستثمر ذ لك صراحة، وبعد صدورهذا القانون تم إنشاء وكالة وطنية للتهيئة السياحية.
- ✓ ومنح هذا القانون ضمانات داخلية وخارجية لم تكن موجودة من قبل، لأجل تسهيل تطبيق قواعد السوق.
- ✓ نظام الاتفاقيات، ويخص الاستثمارات العامة و الإستراتيجية وتمنح الدولة هذا النظام للمستثمري اساس اتفاقيات خاصة. [1]

[1] القانون رقم 93-12 الصادر1993/05/05 **المتعلق بترقية الاستثمار**، الجريدة الرسمية رقم 64، المواد 18-21، ص.8-7.

3.قانون تطوير الاستثمار لسنة 2001 :

قانون تطوير الاستثمار رقم 01-03 المؤرخ في 2001/08/20: استمرت الحكومة الجزائرية جهودها الترويجية لجلب الاستثمارات الأجنبية، وذالك من خلال إصدار قوانين جديدة من شأنها أن تعطي دفعا قويا للقطاع السياحي فتم بموجب هذا القانون إنشا صندوق لدعم الاستثمار في شكل حساب تخصيص، خاص يوجه لتمويل التكفل بمساهمة الدولة في كلفة المزايا الممنوحة للاستثمار، لاسيما المنشآت الضرورية لإنجاز الاستثمار، بدلا من كما تم إنشا الدولة الوطنية لتطوير الاستثمار،(ANDI):

وقد نص هذا القانون على ما يلي:

- ✓ المساواة بين المستثمرين المحليين والأجانب.
- ✓ إلغا التمييز في الاستثمار بين القطاع العام والخاص.
- ✓ وبموجب هذا القانون إنشا الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI).[1]

4.قانون التنمية المستدامة للسياحة 2003 :

قصد ترقية الاستثمار السياحي ورفع القدرة التنافسية للمنتوج السياحي الوطني، سعت الجزائر إلى تبني إصلاحات هيكلية اقتصادية وذلك في إطار التنمية المستديمة، حيث جا القانون رقم 03-01 المؤرخ في 2003/02/17، ليوضح نيتها في تشجيع الاستثمار الوطني بصفة عامة والاستثمار الأجنبي بصفة خاصة في مجال السياحة.

ويسعى إلى هذا القانون رقم 03-01 المؤرخ في 2003/02/17 والمتعلق بالتنمية المستدامة.

- ✓ إعادة الاعتبار للمؤسسات الفندقية والسياحية.
- ✓ تنويع العرض السياحي.

[1] الامر رقم 01-03 الصادر في 2001/08/20 **المتعلق بتطوير الاستثمار**، الجريدة الرسمية رقم 47 ، المواد 09_17 ص.05

- ✓ العمل على حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.
- ✓ تثمين التراث السياحي.[1]

ثانيا: الضمانات والامتيازات القانونية الممنوحة لتطوير الاستثمار السياحي في الجزائر

قدم قانون تطوير الاستثمار لسنة 2001 امتيازات إضافية للمستثمرين الوطنيين و الأجانب يمكن تصنيفها إلى نوعين، وهما:

1. النظام العام :

- ✓ الإعفا من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع غير المستثناة والمستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- ✓ الإعفا من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة المستوردة محليا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- ✓ الإعفا من دفع حق نقل الملكية يعوض عن كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطارالاستثمار المعني.
- ✓ الإعفاء من حقوق التسجيل و مصاريف الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الممنوحة الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية. تطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الامتياز.

2. النظام الاستثنائي: تخص هذه المزايا الاستثمارات التي إنجاز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة، و كذا الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة الاقتصاد الوطني، لا سيما عندما يستعمل تكنولوجيا خاصة من شأنها أن تحافظ على البيئة وتحمي الموارد الطبيعية وتدخر الطاقة وتقضي إلى تنمية مستديمة: وتقسم المزايا في ظل هذا النظام إلى قسمين :

[1]القانون رقم 03-01 الصادر 2003/02/17 **المتعلق التنمية المستدامة للتنمية**، الجريدة الرسمية رقم 11، المواد ،ص.06.

أ- **المناطق التي تستدعي تنميتها مساهمة خاصة من الدولة :**

عند إنجاز الاستثمار يستفيد الاستثمار من المزايا الآتية :

- ✓ الإعفاء من دفع حقوق نقل حقوق الملكية للمقتنيات العقارية التي في إطار الاستثمار
- ✓ تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة قدرها 2 % فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.
- ✓ تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف بعد تقييمها من طرف الوكالة، فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لانجاز الاستثمار.
- ✓ الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، سواء مستوردة أو محلية.
- ✓ تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة و التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

عند انطلاق الاستغلال:

- ✓ الإعفاء لمدة عشرة سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على الأرباح الشركات ومن الضريبة على الدخل الإجمالي وعلى الأرباح الموزعة ومن الدفع الجزافي ومن الرسم على النشاط المهني .
- ✓ الإعفاء لمدة عشرة سنوات إبتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.
- ✓ منح مزايا إضافية من شأنها أن تحسن وتسهل الاستثمار كتأجيل العجز وآجال الاستهلاك.

ب- للمشاريع ذات الأهمية الخاصة بالنسبة الاقتصاد الوطني، ذات المصلحة الوطنية

مرحلة الإنجـازلمدة 5 سنوات، وهذا النوع من المشاريع الاستثمارية له الفوائد التالية:

- ✓ إعفاء أو خلوص الحقوق والرسوم والضرائب وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي المطبقة على الاقتناءات سواء عن طريق الاستيراد أو من السوق المحلية، للسلع والخدمات الضرورية لإنجاز الاستثمار،
- ✓ إعفاء من حقوق التسجيل المتعلقة بنقل الملكيات العقارية المخصصة للإنتاج وكذا الإشهار القانوني الذي يجب أن يطبق عليها،
- ✓ إعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال،
- ✓ إعفاء من الرسم العقاري فيما يخص الملكيات العقارية المخصصة للإنتاج.
- ✓ الإعفاء من حقوق التسجيل ومصاريف الإشهار العقاري ، وكذا مبالغ الأملاك الوطنية بالنسبة لعمليات التنازل المتضمنة الأصول العقارية الممنوحة بهدف إنجاز مشاريع استثمارية.[1]

- **التحفيزات المقدمة فيما يتعلق بالعقار:**

فقد حددها قانون المالية التكميلي لسنة2015 عن طريق صيغة التراضي، وتتمثل فيما يلي :

يتم تعيين الرسوم السنوية للكراء من قبل مصالح ملاك الدولة الاقليمية يتمتع بين في المناطق الخدمة من طرف خبراء وتقنيين في المجال توافق 33/1 من قيمة بيع وشراء الأراض.

خفض كمية رسوم الإيجار لتكون كالاتي :

90 %خلال مرحلة تنفيذاستثماراتتمتدمن1 سنة إلى 03 سنوات.

[1]الامر رقم 01-03 ، مرجع سابق، المواد 09_17 ص.05_07.

50 %خلال مرحلة تنفيذاستثماراتتمتدمن1 سنة إلى 03 سنوات.

بالدينار الرمزي للمتر المربع للفترة من عشر 10 سنوات و 50 % من مبلغ الرسم الدولة بعد تلك الفترة للمشاريع الاستثمارية في مناطق الجنوبية والمرتفعات.

بالدينار الرمزي للمتر المربع للفترة من خمسة عشر 15 سنوات و 50 % من مبلغ الرسم الدولة بعد تلك الفترة للمشاريع الاستثمارية في مناطق في عمق الجنوب.

للحصول على العقار : يرخص حق الامتياز بالتراضي بقرار من الوالي بعد موافقة الوكالة الوطنية لتنمية السياحة حول الأراضي التابعة لمنطقة التوسع السياحي.أ

- **تمويل المشاريع السياحية :**

في إطار اتفاقيات الإطار المبرمة بين وزارة المكلفة بالسياحة و مختلف المؤسسات البنكية تم منح امتيازات خاصة **بتمويل المشاريع السياحية** و هي كتالي:

- ✓ مساهمة المؤسسة البنكية تفوق 60%
- ✓ تحديد أجل تسديد القرض بعشر سنوات (10) فما فوق كحد أقصى مع مؤخر التسديد يقدر بثلاث سنوات (03)
- ✓ مدة دراسة الملفات من 40 إلى 60 يوم بالنسبة لقروض الاستثمار و30 يوم بالنسبة لقروض الاستغلال
- ✓ إدماج صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (FGAR) لضمان تمويل التجهيزات
- ✓ إمكانية تدعيم الرأس المال عن طريق مؤسسة الجزائر الاستثمار.

المبحث الثاني : تقييم مدى مساهمة ترقية الاستثمار السياحي في عصرنة إدارة السياحة.

المطلب الأول : أثار ترقية الاستثمار السياحي على عصرنة إدارة السياحة.

سنتطرق لأثار ترقية الاستثمار السياحي على عصرنة إدارة السياحة من خلال التركيز على وضعية الاستثمارات السياحية الى غاية 2015 ، باعتبارها تمثل أهم مؤشرات نقيس من خلالها التطور الحقيقي لقطاع السياحة وسنركز أيضا على : طاقات الايواء، ، عدد العاملين بالقطاع، الانخراط في مخطط الجودة.

أولا : وضعية المشاريع السياحية :

1. الاستثمارات السياحية قيد الانجاز :

فمن خلال الجدول رقم 01 نلاحظ من أنه في سنة 2014 وصلت عدد المشاريع السياحية قيد الانجاز إلى 385 مشروع سياحي، وقدر عدد المناصب التي تم أحداثها ب25526، منصب شغل من خلال هذه الارقام الاحصائية نلاحظ أن هناك تطور فيما يخص المشاريع السياحية.

2. المشاريع المنجزة :

حيث أنه في سنة 2015 تم أنجاز 76 مشروع مقارنة بسنة 2014 حيث تم أنجاز 58 مشروع سياحي وعليه نلاحظ أن هناك تطور فيما يخص وتيرة الانجاز. كما يوضحه الجدول رقم 01.[1]

[1] إحسان أمينة: مؤشرات القطاع السياحي الجزائري1999 -2014 ، تقرير تربصي على مستوى وزارة التهيئة العمرانية والسياحة والصناعات التقليدية، المدرسة الوطنية للإدارة، حيدرة – الجزائر، 2016، ص.14_17.

الجدول رقم 01 يوضح تقييم المشاريع السياحية في الفترة الممتدة من 2014_2015

Intitulé du dossier	Actions réalisées 2014	Actions réalisées 2015	Différence
Nb total des projets	861	1270	+409
• Nombre de lits	104 244	160 783	+56539
Nb de projets en cours de réalisation	385	504	+119
Nb de projets à l'arrêt	104	101	-03
Nb de projets non lancés en attente du permis de construire	296	607	+311
Nombre de projets achevés	58	76	+18
• Nombre de lits	6377	4241	-2136

المصدر : وزارة التهيئة العمرانية والسياحة والصناعة التقليدية

3. طلبات الاستثمار :

من خلال الجدول رقم 02 نلاحظ أنه في سنة 2014تمت الموافقة على 180 مشروع استثماري، في حين أنه في سنة 2015 تمت الموافقة على 574 مشروع سياحي استثماري، حيث يمكننا القول أنه هناك زيادة معتبرة من حيث الطلبات وهذا راجع الى التسهيلات التي وضعتها الدولة في هذا المجال.

الجدول رقم 02 يوضح وضعية المشاريع السياحية في الفترة الممتدة من 2014_2015

Intitulé du dossier	Actions réalisées 2014	Actions réalisées 2015	Différence
Nb de sessions de la Commission Compétente Chargée de l'Etude des Plans des projets hôteliers	16	19	
Nombre des projets examinés	303	692	+389
Nombre des projets accordés	180	574	+394
• Nombre de lits	19806	71244	+51438
• Montant d'investissement	57.110.000 DA	404.920.000 DA	+374 810 000
• Nombre d'emplois créés	5350	25363	+20013
Nombre des projets rejetés	123	118	-05

المصدر : وزارة التهيئة العمرانية والسياحة والصناعة التقليدية

ثانيا. طاقات الايواء :

تميزت هذه الفترة بالاهتمام بالاستثمار السياحي ومنحه حوافز وتسهيلات عديدة تساعد على تنميته من أجل رفع طاقات الإيواء، حيث تمثل هذه الاخيرة القدرة الاستيعابية للوحدات الفندقية وهياكل الاستقبال وهي تمثل أحد المؤشرات التي نقيس بها مدى تطور القطاع السياحي، فمن خلال الجدول رقم 02 نلاحظ أن الجزائر عرفت تطورا معتبرا من حيث طاقات

الايواء السياحي، حيث انتقلت عدد الفنادق من 1176 في سنة 2013 إلى 1185 سنة 2014.في حين وصلت الطاقات الاستيعابية للأسر إلى 99605 أسرة سنة 2014.هذا ما يوضّحة الجدول رقم 03.[1]

Intitulé du dossier	2012	2013	2014
Hôtels 5*****	4 242	4 242	4 242
Hôtels 4****	1 600	1 600	1 800
Hôtels 3***	5 775	5 775	5 829
Hôtels 2**	4 605	4 605	4 605
Hôtels 1*	8 407	10 639	10 639
Hôtels sans étoiles	6 250	8 406	8 406
Résidence touristique 2**	384	384	384
Résidence touristique 1*	313	313	313
Motel/Relais 2**	93	93	93
Motel/Relais 1*	30	30	30
Auberge 2**	16	16	16
Auberge 1*	20	20	20
Meublé du tourisme « catégorie unique »	28	91	91
Pensions « catégorie unique »	365	426	426
Gîte d'Etape « catégorie unique »	142	170	170
En cours de classement	58 483	52 613	52 886
Autres structures destinés à l'hôtellerie	6 145	9 381	9 655
TOTAL	96 898	98 804	99 605

جدول رقم 03 توزيع طاقات الإيواء حسب الدرجة في الفترة من 2012 إلى 2014

[1] إحسان أمينة: مرجع سابق، ص.09.

المصدر : وزارة التهيئة العمرانية والسياحة والصناعة التقليدية

من خلال الاحصائيات السابقة يمكن القول أن التوسع في إنشاء المشاريع الاستثمارية السياحية وكذلك تطوير المشاريع المنجزة سيؤدي إلى توفير خدمات سياحية ذات جودة وبأسعار تنافسية، ومن جهة أخرى ذلك الى إنجاز البنى والهياكل الاساسية لمواجهة الزيادة في عدد السياح مثل ان زيادة في عدد السياح فيؤدي إلى زيادة الطلب على وسائل النقل والموصلات مما سيؤدي الزيادة في انتاجها وكذلك بالنسبة للقطاعات الاخرى.

ثالثا. التشغيل في القطاع السياحي:

يلعب النشاط السياحي دورا هاما في خلق فرص التوظيف سواء بشكل مباشر يتصل باستغلال المقاصد السياحية، أي داخل قطاع السياحة ذاته كالعمالة المخصصة للنقل السياحي، والإرشاد السياحي، وحماية السياح، وحفظ شؤونهم، أو بشكل غير مباشر، بالمساهمة في خلق فرص العمل بالقطاعات التي تمدّ السياحة باحتياجاتها من السلع والخدمات كالعاملين في البنية الأساسية، والزراعية، وتجارة المواد الغذائية، والرّعاية الصحيّة، إن التوسع في المشاريع الاستثمارية السياحة يساهم في توفير فرص عمل جديدة مما يخفض من البطالة وبالتالي يؤدي ذلك إلى ارتفاع مستوى الدخل والرفاهية للمجتمع وزيادة معدل نمو إنفاق السياح والتأثير المباشر للسياحة في توفير فرص عمل في القطاع السياحي مما يؤدي إلى تطوره .

من خلال المعطيات يتضح لنا أن هناك زيادة معتبرة من حيث مستوى التوظيف في القطاع في سنة 2005 وصل عدد العاملين إلى 172000، وفي سنة 2014 انتقل الى 261289 عامل.[1]

[1] إحسان أمينة: مرجع سابق، ص.08.

جدول رقم04 : تطور عدد عمال القطاع السياحي العمومي 2005-2014

Années	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
Nombre d'Emploi	172 000	180000	185000	182000	198000	213000	220000	224 028	256 775	261 289
Taux de croissance	4,24%	4,65%	2,78%	-1,62%	8,79%	7,58%	3,29%	1,83%	14,62%	1,76%

المصدر : وزارة التهيئة العمرانية والسياحة والصناعة التقليدية

خامسا.الوكالات السياحية والأسفار:

إن طبيعة نشاط وكالات السياحة والاسفار يتمثل بالدرجة الاولى في تنظيم الرحلات والاقامات السياحية الفرية منها والجماعية، وكذلك تقديم كافة الخدمات المرتبطة بها التي من شأنها تلبية حاجيات السياح المختلفة، وفي هذا الصدد وفي اطار عصرنة أدارة السياحة قامت وزارة السياحة بتسهيل الاجراءات لمنح ترخيص لتأسيسها.

جدول رقم05 : عدد الوكالات السياحية والأسفار 2013-2014

	2013	2014
عدد الوكالات السياحية فئة "ا"	388	415
عدد الوكالات السياحية فئة "ب"	675	800
عدد الوكالات السياحية الناشطة	1063	1215
عدد الفروع فئة "ا"	77	82
عدد الفروع فئة "ب"	59	64
عدد الفروع الناشطة	136	146

المصدر : وزارة التهيئة العمرانية والسياحة والصناعة التقليدية

يتضح لنا من خلال الجدول رقم 05 أنه وكالات السياحة والأسفار هي الاخرى عرفت تطورا حيث أنتقل عددها من 388 سنة 2013 إلى 415 وكالة صنف "أ" سنة 2014، وكذلك بالنسبة إلى الوكالة السياحية صنف "ب" ففي سنة 2013 بلغ عددها 675 وكالة في حين بلغ عددها 800 وكالة سنة 2014.

سادسا. الانخراط في مخطط الجودة السياحي :

يطمح مخطط جودة السياحة الجزائرية إلى توحيد جميع المهنيين الجزائريين في قطاع السياحة من خلال الانتهاج الإرادي للجودة، الحريص على تلبية حاجات الزبائن و إرضائهم، وطنيين و اجانب، حيث يسمح مخطط الجودة بتحديد المسار من اجل التحسين التدريجي للخدمات و الحصول على العلامة التجارية وفقا لمعايير دولية.

جدول رقم 06 : يوضح عدد المؤسسات المنخرطة في مخطط الجودة 2013_2014

	2013	2014	
عدد المنخرطين في مخطط الجودة	307 مؤسسة سياحية	348 مؤسسة سياحية مجزة إلى: 185 مؤسسة فندقية. 140 :وكالات السياحة والأسفار. 07 : محطات حموية 16 : مطاعم	10 مشاريع سياحية فرع: مشروع مؤسسات فندقية

المصدر : وزارة التهيئة العمرانية والسياحة والصناعة التقليدية

نرصد من خلال الجدول رقم 06أنه في سنة 2014 تم انخراط 348 مؤسسة سياحية في مخطط الجودة السياحية من بينها 10 مشاريع سياحية حيث ألزمت الوزارة المستثمرين عند انجاز مشاريعهم احترام معايير الجودة الدولية.[1]**أنظر الملحق رقم 04.**

الفرع الثاني: عوائق الاستثمار السياحي ودوره في عصرنة إدارة السياحة :

أولا. العوائق السياسية والهيكلية:

1. الخيارات الاستراتيجية الجزائرية في قطاع السياحة :

إن الإستراتيجية التنموية الوطنية التي تم تبنيها غداة الاستقلال أعطت الأولوية للتصنيع على حساب باقي القطاعات الاقتصادية، وعليه فإن تطوير الأنشطة السياحية لم يحظ بقدر من الأهمية الذي كانت تستحقه، بعد ذلك اعتمد الاقتصاد الوطني الجزائري كلية ووقع بعد في تبعية مطلقة لقطاع محروقات.

صحيح أنه تم في 2008 التصديق على مخطط التهيئة السياحية من أجل النهوض بهذا القطاع، لكن تم ذلك في ظل غياب رؤية استراتيجية واضحة، كما لم ينص على أدوات تقييم مرحلية لتدارك الاخطاء وتصحيحها.

2. تضارب و تشتت وتداخل الاختصاصات ما بين الوزارات :

إن الهيئة المشرفة مباشرة عل القطاع السياحي "وزارة السياحة" لم تعرف استقرار في شكل ووضع واحد لعدة سنوات، فنجد أنها اتخدت عدة أشكال و عدة تسميات، وبعض الأحيان يتم منحها صلاحيات وسحبها منها أحيانا أخرى، أثر هذا التغيير وعدم الاستقرار إلى غياب وعدم وضع إستراتيجية بعيدة المدى وواضحة المعالم، وغياب أدوات التقييم و متابعة تطور السياحة على الصعيد الوطني والدولي.

[1]إحسان أمينة: مرجع سابق، ص.21.

ومن جهة أخرى وبالرغم من محاولة السلطات لعصرنة قطاع السياحة والنهوض به من خلال اعتمادها على مخطط التهيئة السياحية إلا أنها لم تقم بتحديث الإدارات والمؤسسات السياحية فقد بقيت نفسها فيما قبل إصدار sdat فهي لم تنشأ مؤسسات وهيئات تتكفل بتنفيذه وتقييمه، وكذلك لم تقم بتكييف الهيكل التنظيمي للوزارة مع متطلبات عصرنة أدارة السياحة. وكذلك بالنسبة للموارد البشرية فهي لم تخصص خبراء ومختصين في المجال لتحديث القطاع وفق ما نص عليه المخطط.

3. معوقات أما الجماعات المحلية للنهوض بالسياحة الجزائرية.

- عدم اهتمام الجماعات المحلية بأمر السياحة، خاصة البلديات التي تتوفر على مؤهلات سياحية تختص بمسؤولية تسييرها، وقد يكون عدم الاهتمام هذا مرده إلى افتقار الجماعات المحلية إلى الوسائل المادية اللازمة لتغطية المتطلبات السياحية الأساسية لتلك المنطقة.
- محدودية الموارد البشرية :إذ أن تطبيق أي سياسة تنموية يستلزم توافر موارد مادية وبشرية كافية للتمكن من تجسيدها على أرض الواقع.
- ضعف موقع التنمية السياحية في خطط التنمية المحلية، مما يقلل من أهمية السياحة في ظل شحة الموارد المالية المخصصة للسياحة .
- ضعف البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي، إذ تفتقر للمرافق الأساسية لتقديم الخدمات، وغياب الطرق وغيرها من المرافق الأخرى التي تعمل على جلب السياح للمنطقة .
- غياب دور المجالس المنتخبة المحلية في لعب دورها كما ينبغي ، والقيام بإدراج التنمية السياحية ضمن أولويات التنمية المحلية خاصة لدى الجماعات المحلية التي مؤهلات سياحية.
- ضعف في تأطير النشاطات السياحية، و لاسيما في مجال تكوين موظفي النشاطات السياحية (اليد العاملة في المجال) إذ لا توجد بالجزائر سوى 03 مؤسسات تكوينية هي

المدرسة الوطنية العليا للسياحة بالجزائر، المعهد الوطني للتقنيات الفندقية والسياحية بتيزي وزو، مركز الفندقية ببوسعادة. غير أن هذه المؤسسات والمنجزة خلال السبعينيات أصبحت اليوم غير مطابقة للتقنيات البيداغوجية العصرية.[1]

4. العامل الأمني:

إن الوضع الأمني السيئ الذي عرفته الجزائر طيلة عقدالتسعينات، بالإضافة إلى كونه قد ساهم في التأخر الملحوظ لقطاع السياحة في الجزائر مقارنة ببلدان أخرى مثل مصر والمغرب وتونس وغيرها، فإنه من شأنه كذلك أن كرس ثقافة الرفض عند شرائح اجتماعية واسعة لأنواع محددة من الأنشطة السياحية في الجزائر .

إلا أن الوضع الأمني أخذ يعرف تحسنا تدريجيا منذ نهاية التسعينيات ليكون مقبولا إن لم نقل جيدا في الوقت الحالي، أي عند نهاية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين . لكن لابد من الإشارة إلى أن الأمن لا يقتصر على ظاهرة العنف التي عرفتها الجزائر بل يشمل القضا على الانحرافات المختلفة مثل الاعتداءات الجسدية والسرقة وغيرهما . في تقديرنا أن مستوى التحسن الأمني الحالي مشجع جدا على الاستثمار بجميع أنواعه، أي بما فيه الاستثمار السياحي، ويبقى على السلطات العمل على تحسين المناخ الاستثماري.

ثانيا. العوائق الإدارية والقانونية :

1. العقار السياحي :

يتطلب النشاط في العقار السياحي موارد كبيرة لإنشا المرافق السياحية الأساسية، وعليه جاء القانون 03-03 المتعلق بمناطق التوسع السياحي، جاء في المادة 20 منه ما يلي "يتشكل العقار السياحي القابل للبنا من الأراضي المحددة لهدا الغرض في مخطط التهيئة السياحية ويضم الأراضي التابعة للأملاك العمومية والخاصة وتلك التابعة للخواص" .

[1] عوينان عبد القادر، السياحة في الجزائر الامكانيات والمعوقات 2000_2025، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، ص.255،253.

ورغم هذه الإجرءات القانونية، هناك بعض العراقيل :

- عدم التحكم في العقار السياحي، وتداخل الصلاحيات في استغلاله بين مختلف المتدخلين (الوكالات العقارية، مصالح أملاك الدولة، البلديات، لجنة CALPI"هذا ما جعل كثيار من المستثمرين الجزائر بين والأجانب على حد سواء يترددون في الاستثمار في المجال السياحي، وهذا ما أدى إلى ضعف الاستثمار في هذا القطاع.
- عدم وجود الأدوات والآليات المختصة في التسيير العقار السياحي.
- قلة الموارد المالية للدراسات العامة للتهيئة السياحية وتجهيزها بالمرافق الأساسية.
- نزع الملكية.
- الشغل العشوائي لمناطق التوسع السياحي وانتشار البنءات الفوضوية وغير الشرعية بهذه المناطق.
- تراجع مساحات مناطق التوسع السياحي نظرا للتدهور الحاصل في المواقع السياحية .
- تدهور الموارد الطبيعية من خلال غياب قواعد العمران مما أدى إلى تغيير الموارد عن طبيعتها السياحية
- تعرض العقار السياحي للمضاربة في الصفقات العقارية وذلك بالأراضي الواقعة بالمناطق التوسع السياحي.[1]

2. انتشار البروقراطية :

- رغم التسهيلات التي تقدمها الجزائر للمستثمر السياحي إلا أن الواقع يكشف أن الإجرءات التي تنص عليها القوانين الجزائرية يضطر المستثمر من خلالها إلى أداء 14 مرحلة كاملة قبل الوصول إنشاء مؤسسته، وكذلك بالنسية لوكالات السفر فهي الاخرى تتميز كثرة الاجراءات والتنقلات من أجل الحصول على ترخيص واعتماد لفتح وكالة السفر.

[1] بن حمودة محبوب وبن قانة إسماعيل، أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي، مجلة الباحث، ع.05، 2007، ص.60_61.

- انتشار البيروقراطية كالبط في العمل الإداري و صعوبة فهم الموظف في الدولة لتفاصيل طلب المستثمر بالإضافة إلى تعدد القوانين والأنظمة والتعديلات والتغييرات في القوانين وانتشار الفساد في تطبيق القانون أثرت سلبا على الاستثمار وعصرنة إدارة السياحة.
- لجوء المستثمر إلى الطرق غير القانونية كالرشوة والوساطة والمحسوبية لتسهيل الاجراءات والحصول على الخدمة.[1]

ثالثا. العوائق الاقتصادية :

1. قصور المرافق السياحية في الجزائر: القلة، الغلا، وتدهور مستوى الخدمات:

حيث تعتبر الحظيرة الفندقية في الجزائر الأقل في المنطقة من حيث عدد الأسرة المتوفرة وجودة الخدمات المقدمة وفي سنوات 2000 شهدت تشييد عدة مشاريع سياحية وفنادق معظمها في شمال البلاد أي في المدن التي تعرف حيوية اقتصادية" عنابة الجزائر وهران".

ومع نهاية التسعينات ومع رجوع المؤسسات الأجنبية عرفت هذه المنشآت معدل حجز كبير مع ازدهار سياحة الأعمال والتي لا يعود ازدهارها إلى مجهودات متعاملي قطاع السياحة ولكن لزيادة نشاط قطاعات أخرى مثل المحروقات الإتصالات....إلخ. أما عن الأسعا رالمطبقة في هذه الفنادق فيمكن القول أنه في المتوسط فإن سعر قضا ليلة واحدة يعادل الأجر الأدنى المضمون أو يتجاوزه في أغلب الأحيان.

كما يمس هذا القصور في حالة الجزائر مايلي:

- شبكة الطرق التي تعاني قصورا وصل إلى نسبة 30% على المستوى الوطني وخاصة في عواصم الولايات.

[1] عوينان عبد القادر، مرجع سابق، ص.250.

- غياب ربط للمواقع والشواهد والآثار السياحية بطرق مع المدن أو مع المحاور الرئيسية للانتقال نقص في المياه الصالحة للشرب.
- تلوث كبير للشواطئ الجميلة التي تعاني إهمالا لا يوصف.
- نقص كبير جدا في اللافتات والإشارات التي تبين الطرق والمواقع والاتجاهات والمسافات بين المدن .
- ضعف وتقصير المواعيد في خدمات النقل الجوي حيث لا تحترم فيه المعايير الدولية وكذلك .
- نقص فادح في طاقات الاستقبال بمختلف أنواعها الوضعية الحالية لهياكل الاستقبال، أن جلها لا يلبي الاحتياجات النوعية للسواح. نقص الفنادق رفيعة المستوى Haut de gammeإن وجدت فهي متمركزة بالعاصمة.

2. ضعف نوعية الخدمات السياحية :
   - تدني النظافة والصيانة في الفضاءات العمومية.
   - خدمات مرتفعة السعر وذات نوعية متوسطة.
   - غياب الترويج والاشهار للمنتجات المحلية.
3. ضعف الهياكل الفندقية .
   - عجز في طاقات الاستقبال.
   - 10 %فقط التي تستجيب للمعايير الدولية
   - ارتفاع الأسعار الايواء وضعف مستوى جودتها.
4. ضعف أداء وكالات السفر:

- غياب التحكم في التقنيات الجديدة للسوق السياحية الدولية.
- عدم التكيف مع الطرق العصرية للتسيير الالكتروني من حجز وخدمات
- غياب مخطط للتكوين المستمر.

- عدم وجود تنظيم لوكالات السفر.
- كثرة الاجراءات والتنقلات من أجل الحصول على ترخيص واعتماد لفتح وكالة السفر.[1]

5. ضعف المواصلات في الجزائر :

مثل النقل الجوي الذي ينقل حوالي من السياح 80 % في العالم حيث أن تطور السياحة في العالم يرجع بشكل كبير إلى تطور النقل الجوي والذي للأسف يعتبر أول عائق أمام الذين يسوقون للوجهة الجزائرية فمن حيث السعر يرى المختصون بأن أسعار الخطوط الجوية الجزائرية تعتبر من بين الأغلى عالميا, ففي المتوسط تشكل تكلفة النقل الجوي 80 % من مجموع تكاليف قضاء أسبوع سياحة في الجزائر. ففيتسعينيات القرن الماضي, ومع مقاطعة عدة شركات طيران خاصة الفرنسية منها الوجهة الجزائرية ففي سنة 1994 تحول السفر إلى الجزائر إلى مشقة حقيقية ومع مجيء الشركة الخاصة الخليفة وبمعزل عن الفضائح التي شهدتها في حياتها القصيرة فقد أعطت نوعا من الحيوية والجودة في هذا المجال. ومع توقف هذه الشركة عادت الأوضاع إلى النقطة الصفر مع خدمات الخطوط الجوية الجزائرية التي تتطور بمتتالية حسابية والأسعار التي تزيد متتالية هندسية.[2]

رابعا. العوائق الاجتماعية والثقافية :

1. نقص في السياحة الوطنية واتجاه للخارج الجزائريين أكثر فأكثر:

وذلك بحثا على العلاقة "سعر– جودة" حيث أن هذه الثنائية قلما تتوفر في الجزائر وهذا ما يفسر اتجاه حوالي مليون ونصف مليون سائح جزائري خلال موسم الإصطياف الماضي إلى الجارة تونس بعد أن وصل عدد الجزائريين الذين فضلوا الوجهة لتونس مليون ومائة ألف سنة 2008 . ورغم الأزمة المالية والإقتصادية تطمح تونس في زيادة هذا العدد خاصة مع تراجع أعداد السياح الأوروبيين. وفي هذا الصدد أصبحت تونس الوجهة

[1] إحسان أمينة:مرجع سابق، ص.53.

[2] Hachimi Madouch , **po.cit**, p .80

المفضلة لكثير من الجزائر يين بسبب الأسعار المعقولة والتي تتماشى مع دخل العائلات الجزائرية خاصة فيما يتعلق بالإيواء ومستوى الخدمات ونوعية الهياكل والمنشآت فيما تبقى الجزائر تعاني من نقص في هياكل الاستقبال وغلاء الخدمات فيها بالرغم ما تزخر به الجزائر من إمكانيات طبيعية لا وجه للمقارنة بيننا وبين تونس.

2. غياب الثقافة السياحية :

- غياب دراسة واضحة عن الأجهزة المسؤولة عن النوعية السياحية في كل منطقة من قبل وزارة السياحة باعتبارها صاحبة الاختصاص في القطاع السياحي سواء كان ذلك على مستوى الجماعات المحلية أو الهيئات الجهوية .
- عدم التركيز على وضع خطة عمل مشتركة بين الأجهزة الخاصة بنشر الثقافة السياحية والأجهزة الأخرى المعنية لها من وسائل الإعلام المختلفة ، سواء المسموعة أو المرئية أو المكتوبة.
- غياب برامج لتنظيم الرحلات بهدف زيارة المعالم السياحية داخل الوطن.
- صعوبة التعامل مع السياح الأجانب من قبل المحليين نظرا لاختلاف اللغات بينهم.
- غياب دور المجتمع المدني كالجمعيات والمنظمات السياحية في لعب دورها في نشر الثقافة السياحية لدى الفرد الجزائري وتعريفه بالمناطق والمواقع السياحية في بلاده.[1]

خامسا. العوائق التكنولوجية :

1. ضعف دور تكنولوجيا الإعلام و الاتصال :

- عدم كفاية مواقع الانترنت.
- صعوبة التكيف مع الوزن المتزايد لتكنولوجيات الإعلام و الاتصال في قطاع السياحة .
- ضعف البنية التحتية التكنولوجية للاتصالات .

[1]Fox, M., , **«The social impact of tourism : a challenge to researchers and planners», in Finney B.R. et A. Watson (eds.), A New Kind 01sugar.**· lOurism in the Pacifier, Honolulu, East-West Teclmology and Development Institute,East-West Center1977, pp. 27-48.

- ضعف البنية القانونية والتشريعية المواتية لتطور وسائل الإعلام والاتصال، بغية تنظيم المعاملات الالكترونية.

2. صعوبة التكيف مع التكنولوجيات الحديثة في قطاع السياحة :

وحاليا تسعى الجزائر إلى تطوير برنامج الحكومة الالكترونية ، إذ تم وضع شبكة حكومية داخلية ، تم إدخال تكنولوجيا بطاقات السحب والدفع الالكتروني، لكن تبقى هذه الجهود متواضعة ولا تفي بالغرض لإقامة سياحة الكترونية يعول عليها في عصرنة القطاع السياحي بصفة عامة.

3. ضعف وسائل الاعلام والاتصال :

- ضعف الاتصال الداخلي والخارجي، وكذلك ضعف التعاون بين مختلف القطاعات و الشركا في قطاع السياحة.
- العجز في الإعلام و الاتصال الايجابي مما أدى إلى ظهور مشكل حقيقي خاص بالصورة التسويق .
- عدم وجود أدوات للإعلام و السهر الاستراتيجي على النشاط السياحي.
- وسائل ترقية متآكلة و غير مؤهلة قديمة ولا تتماشى مع تقنيات الاتصال الحديث.
- غياب أنشطة إعلامية والمشاركة في الصالونات و المعارض في الخارج غير منتجة و غير فعالة.

4. تسيير وتنظيم غير متكيف مع السياحة العصرية :

- طريقة تسيير غير متكيفة مع السياحة العصرية.
- غياب أدوات التقييم ومتابعة تطور المخططات السياحية
- المبالغة في الحصول على التأشيرات.[1]

[1] بختي ابراهيم وشعمود فوزي، **دور تكنولوجيات المعلومات في تنمية قطاع السياحة والفندقة**، مجلة الباحث، ع.07، 2009_2010، ص.283.

خلاصة الفصل الرابع:

من خلال ما تطرقنا إليه نستنتج أن الجزائر تعد من بين الدول التي تتزاوج فيها الجغرافيا والتاريخ لتكون إرثا سياحيا غنيا بمقومات سياحية طبيعية وتاريخية وثقافية هائلة يفترض أن تجعلها قبلة للسياح من كل أنحاء العالم، إضافة لقناعة مختلف الحكومات الجزائرية المتعاقبة منذ الإستقلال بفكرة أن تأهيل قطاع السياحة بالبلاد يمكن أن يشق طريقا نحو إيجاد مصدر هام للدخل داعم ومنعش لاقتصاد حالي ريعي يعتمد كليا على استخراج المحروقات، إضافة إلى قدرة هذا القطاع على حل العديد المشاكل الإقتصادية العويصة التي تتخبط فيها البلاد كالبطالة والفقر وغيرها، نظرا لما يشهده من تطور سريع ومتسارع على الساحة الدولية.

فهرس المحتويات

قائمة الجداول	
المقدمة	أ
الفصل الأول :الطاقات المتجددة في الجزائر	
المبحث الأول : موارد الطاقة المتجددة في الجزائر	06
المطلب الأول : الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في الجزائر	07
المطلب الثاني : الطاقة المائية والطاقة جيوحرارية في الجزائر	12
المبحث الثاني : الانعكاسات الاقتصادية للطاقات المتجددة وآفاقها المستقبلية في الجزائر .	16
المطلب الأول :الانعكاسات الاقتصادية للطاقات المتجددة في الجزائر	16
المطلب الثاني : الأفاق المستقبلية للطاقات المتجددة في الجزائر	17
خلاصة الفصل الأول	20
الفصل الثاني : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	23
المبحث الأول : واقع وأهمية مؤسسات الصغيرة والمتوسطة	23
المطلب الأول: وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوقت الراهن	23
المطلب الثاني : أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	24
المبحث الثاني : تحديات وآفاق ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	27
المطلب الأول : تحديات المستقبلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.	27
المطلب الثاني : آفاق ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	28
الفصل الثالث : الزراعة في الجزائر	33
المبحث الأول : القطاع الزراعي خيار استراتجي	33
المطلب الأول : واقع الإنتاج الزراعي في الجزائر	33
المطلب الثاني : الأفاق المستقبلية للقطاع الزراعي	38

المبحث الثاني :برنامج التجديد الفلاحي 2013/2006 وتقييم الإصلاحات الفلاحية الجديدة	40
المطلب الأول : سياسة التجديد الفلاحي و الريفي 2013/2007	40
المطلب الثاني : تقييم الإصلاحات الفلاحية الجديدة	41
خاتمة الفصل الثالث	45
الفصل الرابع :السياحة في الجزائر	
المبحث الأول : دعم وترقية الاستثمار السياحي في الجزائر	48
المطلب الأول: التحديد المفاهيمي لدعم وترقية الاستثمار السياحي في الجزائر	48
المطلب الثاني : الإطار القانوني المنظم للاستثمار السياحي في الجزائر	49
المبحث الثاني : تقييم مدى مساهمة دعم الاستثمار السياحي في عصرنة إدارة السياحة	57
المطلب الأول : آثار دعم الاستثمار السياحي على عصرنة إدارة السياحة	57
المطلب الثاني : معوقات عصرنة إدارة السياحة في مجال الاستثمار السياحي..	64
خاتمة الفصل الرابع	73
الخاتمة	75
قائمة الجداول	

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
01	الانجازات التي حققتها بعض ولايات الجزائر في مجال الطاقة المتجددة	9
02	مراحل برنامج إنتاج الطاقة المتجددة في الجزائر حتى عام 2030	18
03	برنامج تطوير الطاقة المتجددة والفعالية الطاقوية للفترة 2011 -2030	19
04	توزيع المشاريع الاستثمارية المصرح بها في 2011/12/31 و2012/12/31 حسب الطابع القانوني	24
05	تطور الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات حسب الطابع القانوني (2011/2000).	25
06		
07	أهم المنتجات الزراعية النباتية للفترة 2010/2006	34
08	تطور الثروة الحيوانية بمختلف أنواعها خلال الفترة 2011/2007	37
	تطور الإنتاج الفصلي لمختلف المنتجات الحيوانية خلال سنتي 2011/2010	

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

1- القرآن الكريم

2- الكتب:

1-صقر احمد صقر ، تنمية الاقتصاد ، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ، الطبعة الأولى، سنة 2004.

2-صلاح وزدن ،تنمية الزراعة العربية الواقع والممكن ،مركز دراسة الوحدة العربية ،بيروت لبنان، الطبعة الأولى ، 1998.

3-عبد المنعم بليعد، استصلاح وتحسين الاراضي ، مكتبة المعارف الحديثة ،الاسكندرية ،مصر، 1999 .

4-محمد رأفت إسماعيل رمضان ،علي جمعان الشكيل ،الطاقة المتجددة ،دار الشروق ، بيروت، ط 2 ،1988.

3-مذكرات التخرج:

1-جمعي عماري ، إستراتيجية التصدير في المؤسسات المتوسطة والصغيرة الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم التسيير شعبة تسيير المؤسسات، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2011.

2-ذبيحي عقيلة، الطاقة في ظل التنمية المستدامة ،دراسة حالة الطاقة المستدامة في الجزائر رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل والاستشراف الاقتصادي، جامعة منتوري قسنطينة ،2008- 2009

3-شافية بلعاني وآخرون، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق النمو الاقتصادي وتأثيرها على الميزان التجاري ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس ،كلية علوم اقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير ،قسم علوم تجارية تخصص مالية ،جامعة محمد بوضياف، مسيلة، الجزائر ،2006-2007 .

4-عوينان عبد القادر، السياحة في الجزائر الامكانيات والمعوقات 2000_2025، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03،

5-عزالدين بن تركي ، تطور المسالة الزراعية في ضوء المنظومة الدولية لتجارة السلع الزراعية ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2007/2006.

6-عماد تكواشت ،واقع وأفاق الطاقة المتجددة ودورها في التنمية المستدامة في الجزائر ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،فرع اقتصاد التنمية ،جامعة الحاج لخضر باتنة ،2011-2012.

7-لمياء بن رجدال ،النظام القانوني للطاقة المتجددة في الجزائر في إطار التنمية المستدامة ،مذكرة مقدمة من اجل نيل شهادة الماجستير في الحقوق ،فرع حقوق الأعمال ،كلية الحقوق بن عكنون جامعة الجزائر ،2009-2010.

8-مريم بوعشير ، دور وأهمية الطاقة المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة ،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص تحليل واستشراف اقتصادي ، جامعة منتوري ،قسنطينة ،2010-2011.

9-وحيد خير الدين ، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات (دراسة حالة الجزائر)،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،2012-2013.

4-الملتقيات:

1-الملتقى الدولي (الاستدامة والأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية)، الشلف ،يومي 24/23 أكتوبر 2014 .

2-عمر الشريف، السياحة ونظم معلومات التسويق السياحي لتفعيل التنمية في الجزائر ،الملتقى الدولي حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة، أيام 09-10 مارس 2010.

3-بختي ابراهيم وشعمود فوزي، **دور تكنولوجيات المعلومات في تنمية قطاع السياحة والفندقة**، مجلة الباحث، ع.07، 2009_2010.

4-إحسان أمينة: مؤشرات القطاع السياحي الجزائري1999 -2014 ، تقرير تربصي على مستوى وزارة التهيئة العمرانية والسياحة والصناعات التقليدية، المدرسة الوطنية للإدارة، حيدرة – الجزائر، 2016.

5-بن حمودة محبوب وبن قانة إسماعيل، أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي، مجلة الباحث، ع.05، 2007

5-القوانين:

-القانون رقم 89-11 المؤرخ في 29 ربيع الثاني عام 1914 هـ الموافق ل22 أوت سنة 1998 م يتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد 62 ،الصادر بتاريخ 02 جمادى الأول 1419هـ الموافق ل 24 أوت سنة 1998 .

الامر رقم 01-03 الصادر في 2001/08/20 **المتعلق بتطوير الاستثمار**، الجريدة الرسمية رقم 47 ، المواد 09_17 .

القانون رقم 03-01 الصادر 2003/02/17 **المتعلق التنمية المستدامة للتنمية**، الجريدة الرسمية رقم 11،

1. قانون رقم 90-10 المؤرخ في 14-04-1994التضمن قانون العرض والنقد، الجريدة الرسمية، المؤرخ 181-183.

القانون رقم 93-12 الصادر 1993/05/05 **المتعلق بترقية الاستثمار**، الجريدة الرسمية رقم 64، المواد 18-21.

المراجع باللغة الفرنسية:

2. Ashe, John, **Tourism investment as a tool for development and poverty reduction, Barbuda Edition**, New York, USA, 2009, P 86.
3. Fox, M., , **«The social impact of tourism : a challenge to researchers and planners», in Finney B.R. et A. Watson (eds.), A New Kind 01sugar.**· lOurism in the Pacifier, Honolulu, East-West Teclmology and Development Institute,East-West Center1977..
4. Ministere du tourisme et de l'artisanat , **investir dans le tourisme_guide pratique**, juin 2012.